S/PV.7777

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون

مؤقت

الجلسة ٧٧٧٧

الأحد، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيدة شوالجر	(نيوزيلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	إسبانيا	السيد أويارثون مارتشيسي
	أنغولا	السيد لوكاس
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية	السيد راميريث كارينيو
	السنغال	السيد سيك
	الصين	السيد ليو جايي
	فرنسا	السيد دولاتر
	ماليزيا	السيد إبراهيم
	مصر	السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد رايكروفت
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة باور
	اليابان	السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

1629801 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستافان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد دي ميستورا.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): كما قال الأمين العام، فإن هذه الأيام أيام مروعة حقا لسورية ولسكان حلب على وجه الخصوص. لقد كان الأسبوع الماضي من أسوأ الأسابيع في سورية خلال نحو ست سنوات من الصراع المدمر. وفي وقت سابق من الأسبوع، شعرت بالأسف العميق حيال أن اجتماع الفريق الدولي لدعم سورية لم يسفر عن النتائج المرجوة وأدى إلى نتيجة تعرض للخطر الاتفاق الذي توصل إليه في جنيف الرئيسان المشاركان في ٩ أيلول/سبتمبر، والذي نعتقد ونود أن نواصل الاعتقاد أنه كان من المفترض أن ينشط مفهوم وقف الأعمال العدائية وتنفيذه.

وعُقد اجتماع الفريق الدولي لدعم سورية في خضم أنباء تفيد بشن حكومة سورية هجوما في شرق حلب – الواقعة الآن فعليا تحت الحصار. وجاء ذلك في أعقاب حادثتين منفصلتين مأساويتين تزيدان الحالة سوءا.

تمثلت إحداها في الحادث الذي وقع في دير الزور، وتمثلت الثانية في الهجوم على قافلة المساعدات الإنسانية. ولا يسعني إلا تكرار القلق الذي أعرب عنه الأمين العام فيما يخص الحادث الأول، الذي أقرت الولايات المتحدة بأنه خطأ مأساوي، والتعبير عن غضبنا المشترك والعميق بعد هذا الهجوم المميت على القافلة الإنسانية. ولكن لا يمكن لأي حادث، بغض النظر عن تحديد المسؤول عنه من عدمه، تبرير ما يجري أمام أعيننا، والمتمثل في انهيار اتفاق وقف الأعمال القتالية، وإطلاق العنان في وقت متزامن لأعمال العنف العسكري بشكل غير مسبوق، مما يؤثر كذلك على المدنيين الأبرياء.

دعونا نشير بإيجاز إلى أنه عقب الإعلان في ٩ أيلول/سبتمبر عن الاتفاق بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، الذي كان اتفاقا معقدا إستغرق التوصل إليه وقتا طويلا، وتطلّب مناقشات مسائية وليلية طويلة، أدى بالفعل تجديد العمل باتفاق وقف الأعمال القتالية الذي دخل حيز التنفيذ ثلاث أيام بعد ذلك، إلى الحد من أعمال العنف. وحتى حلب شهدت تراجعا في الأنشطة العسكرية. وسمعنا عن عائلات خرجت من مساكنها ومنازلها للاحتفال بالعيد في الشوارع. وبدأ الناس في التفاؤل بحذر. ولكن لا يزال هناك قصف متقطع داخل المدينة وبعض الضربات الجوية في ريفها، ولكن بمستوى متدن.

ثم جرى استئناف الغارات الجوية على مدينة حلب، في ١٨ أيلول/سبتمبر، وأصيبت خمس مناطق، قيل جراء خمس غارات جوية شديدة الكثافة. وعندما أعلنت الحكومة من جانب واحد عن نهاية وقف الأعمال القتالية في ١٩ أيلول/سبتمبر، بدأنا نسمع تقارير عن استخدام البراميل المتفجرة، وعن غارات جوية وقعت في شرق حلب، حيث، أريد الإشارة إلى أن ٠٠٠ ٢٧٥ شخص محاصرون فعليا. ويكفي أن هناك ١,٦ مليون شخص على الجانب الآخر من حلب.

ولكنهم غير معزولين، على غرار أولئك الموجودين في شرق حلب. وبعد دقائق فقط من إعلان الحكومة، سمع فريقنا في حلب بوضوح بداية أصوات القصف والتفجيرات. وكان الفريق هناك، لأننا أرسلناه لمرافقة ومساعدة قافلة الشاحنات، التي ربما كان من المفترض أن تغادر تركيا من أجل الوصول إلى شرق حلب عبر طريق الكاستيلو.

وكما أشار إلى ذلك الأمين العام أمام المجلس، وقع مساء يوم ١٩ أيلول/سبتمبر، أيضا هجوم مروع على قافلة إنسانية كانت متجهة إلى أورام الكبرى، مما أسفر عن مقتل ٢٠ عاملا وسائقا سوريين يعملون في المجال الإنساني، بمن في ذلك رئيس الفريق، وتدمير ١٨ من أصل ٣١ شاحنة تم تحديدها بشكل واضح. إننا ندين ذلك الهجوم بأشد العبارات، كما فعل العديد من الأعضاء حول هذه الطاولة، الذين قدموا التعازي، ودعوا إلى إجراء تحقيق ومساءلة أولئك الذين ارتكبوا هذا الفعل.

ومنذ ذلك اليوم المشؤوم، بدأنا نشهد تدهورا في الحالة في شرق حلب لتصل إلى مستويات جديدة من الرعب. ووسط غارات جوية مكثفة أفيد عن وقوعها يوم الجمعة، في أعقاب الإعلان عن بداية هجوم القوات الحكومية، وهو الإعلان الصادر عن الحكومة نفسها، ألغى سكان شرق حلب الذي تسيطر عليه قوات المعارضة، حتى صلاة الجمعة. وأشارت معلومات تلقتها مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى عشرات الغارات الجوية التي وقعت يومي الجمعة والسبت، والتي أصابت المباني السكنية في شرق حلب المحاصر بحكم الأمر الواقع، مما أوقع عشرات القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، بمن في ذلك العديد من الأطفال.

ويبدو أول المستجيبين متجاوزين وغير قادرين على التدخل في العديد من المواقع. لقد رأينا تقارير أفادت عن إصابة ثلاثة من بين المراكز الأربعة التي يديرها الخوذ البيض في شرق حلب. ومع تزايد عدد الضحايا، يكافح عمال الإنقاذ من أجل إزالة الضحايا من تحت الأنقاض. وحتى الأدوات التي كان يمكن أن تخفف بعض معاناة المدنيين، قد تم تدميرها في هجمات ضد مراكز الدفاع المدني. وتشير المعلومات الواردة من مصادر ميدانية، إلى الأرقام التالية حتى اليوم، ويزعم أنها بسبب الضربات الجوية على المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة. ولا يمكننا التحقق منها، ولكن هذه هي الأرقام التي نراها الآن: ٢١٣ حالة وفاة في محافظة حلب، و ١٣٩ حالة وفاة في شرق حلب، و ٧٤ حالة وفاة في ريف حلب، وتشمل كلها عشرات النساء والأطفال.

كم عدد الضربات الجوية؟ من الواضح، بأنه ليس لدينا قدرة مستقلة للتحقق من ذلك. وتخبرنا مصادر في عين المكان بأنه لم يعد لديها القدرة على حسابها بدقة، نظرا للفوضى التي تعم مدينة حلب، وحقيقة أنها غالبا ما تتم ليلا وبكثافة شديدة ملحوظة. وسمعنا كلمة ”غير مسبوقة“ تستخدم لوصف عدد وحجم ونوع عمليات القصف. لقد رأينا تقارير ومقاطع فيديو وصورا عن الاستخدام المبلغ عنه للقنابل الحارقة التي تحدث شهبا نارية، تضيء ظلام شرق حلب الدامس، وكأنها ضوء النهار. ونسمع الآن عن استخدام القنابل الخارقة للتحصينات، ونرى صورا للحفر الكبيرة في الأرض أكبر بكثير مما كان عليه الحال خلال القصف الجوي السابق. وإذا تم تأكيد ذلك، يمكن أن يرقى الاستخدام العشوائي المنهجي لهذه الأسلحة في المناطق التي يسكنها مدنيون وتوجد فيها بنية تحتية مدنية، إلى جرائم حرب. ويسأل المدنيون في جميع أنحاء المدينة عن الجانب الذي يجب أن يوجدوا فيه لتفادي القصف، في تلك المدينة المعذبة.

لقد رأينا أيضا تقارير تفيد عن إطلاق جماعات المعارضة المسلحة صواريخ نار جهنم. هل يعلم الأعضاء ما هي تلك الصواريخ؟ إنها أساسا قنابل غاز مملوءة بالمسامير والحجارة والحديد، يجري إطلاقها بطريقة بدائية على الجانب الآخر من

خط المواجهة. وهي في الواقع تقتل المدنيين، بما في ذلك تلك التي قصفت بها مدرسة المعري في حي الحميدية في ٢٢ أيلول/سبتمبر. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، تم قصف منطقة قريبة من مركز الأمم المتحدة في غرب حلب بقذيفتي هاون أطلقتهما المعارضة، مما أسفر عن مقتل مدني واحد.

وهناك تقارير مستمرة عن استهداف المراكز الطبية، بما في ذلك الهجوم المزعوم على سيارة إسعاف، ومركز فرز طبي في المناطق التي تسيطر عليها جماعات المعارضة المسلحة في جنوب غرب حلب، مما تسبب أيضا في وقوع وفيات بين العاملين في المجال الطبي مرة أخرى. ونسمع عن شوارع مليئة الأنقاض، وفيها أكوام من الركام، بسبب هذه الأنواع الجديدة من القنابل، لدرجة أن سيارات الإسعاف لا يمكنها المرور من خلالها.

وكما ذكرت في البداية، يتعرض ٢٧٥ ٠٠٠ شخص في شرق حلب، وبصراحة، لا يمكن أن يكونوا جميعا إرهابيين، لشكل من أشكال الحصار الفعلي منذ ما يناهز ٢٠ يوما، حيث تم إغلاق ممر الراموسة، وبعد ذلك تم إغلاق طريق الكاستيلو في ٧ تموز/يوليه. ومنذ ذلك الإغلاق، أخذت الحالة الإنسانية منعطفا نحو الأسوأ. وأساسا، بدأت الإمدادات تنفد. ويصل مخزون برنامج الأغذية العالمي، في شرق حلب إلى ١٢ ٠٠٠ حصة غذائية فقط، وهو ما يعني إمدادات كافية لـ ٦٠ ٠٠٠ شخص فقط من أصل ٢٧٥ ٠٠٠ شخص. ولا يوجد أي احتمال لتجديد ذلك المخزون، نظرا لإغلاق كلا الطريقين. ويتم قصف المخابز، والخبز متاح لمدة ثلاثة أيام فقط في الأسبوع، ويمكن أن يقل من جديد خلال الأيام المقبلة. وهناك نقص في الوقود للاستخدام العام، مما يحد من توافر خدمات النقل، والآبار الخاصة والاستخدام المترلي، وخاصة لأغراض الطهي.

وكما يدرك مجلس الأمن، خططت الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي لإرسال قافلة إلى شرق حلب في بداية وقف تجدد الأعمال العدائية.

نظم برنامج الأغذية العالمي قافلة تألفت من ٤٠ شاحنة – بحوزتي صورا لها هنا – كانت على استعداد للانطلاق وتنتظر عند الخامسة من صباح كل يوم، محملة بإمدادات تكفي لتوفير حصص غذائية كاملة لما يقرب من ٣٥ ٠٠٠ شخص، وبإمدادات من دقيق القمح لـ ١٣٠ ٠٠٠ شخص إضافي من ال ٢٧٥ ٠٠٠ شخص. ونعرف جميعاً ما حدث. لم تتحرك القافلة لأنها لم تتلق ضمانات كافية – وبصراحة، لنكن صادقين – من كلا الجانبين، وانهار وقف الأعمال العدائية. وقد أثارت الحكومة حججا معقدة، مثل أن أصبحت رخص القيادة فجأة حاسمة في التراع. وقدمت المعارضة من جانبها حججا تطالب فيها بمختلف أنواع الشروط المستحيلة من أجل كفالة حصولنا على الضمانات. وقد كان واضحا تردد كلا الجانبين في رؤية القافلة تتحرك، وقد رأينا نتيجة ذلك.

وفي الوقت الراهن، لا يمكن لمليوني شخص الحصول على مياه جارية عن طريق الشبكة العامة، بعد أن أوقف القتال المكثف تدفق المياه من محطتي الضخ الرئيسيتين اللتين تخدمان السكان في كلا الجزأين الشرقي والغربي من المدينة. وأفادت التقارير في ٢٢ أيلول/سبتمبر، أن محطة باب النيرب لضخ المياه، التي تخدم الجزء الشرقي من المدينة، قد أصابتها غارات جوية. وردا على ذلك، قطع جيش الفتح إمداد المياه عن ١,٥ مليون نسمة في الجزء الغربي من المدينة. ولذلك انعدم إمداد المياه بسبب تحركات خطيرة تقوم على المعاملة بالمِثل. ولحسن الحظ، عاد إمداد المياه الآن مرة أخرى، ونأمل أن يكون أكثر انتظاما، بعد مفاوضات شاقة في اللحظة الأخيرة قادتها اليونيسيف. غير أن الناس في شرق حلب ما زالوا في خطر بسبب التذبذب في إمدادات مياه الشرب المأمونة. وقد أصبحت مياه الآبار، التي كانت وفيرة، شديدة التلوث بسبب التراع. والناس، ولا سيما الأطفال الضعفاء، معرضون لكارثة تفشي الأمراض المنقولة عن طريق المياه. لا قدر الله: ذلك آخر شيء نحتاج إليه في لحظة كهذه.

إننا نطلب إلى مجلس الأمن، على الأقل من وجهة نظر إنسانية، أولا، الضغط من أجل وقف أعمال العنف وحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية؛ وثانيا، الضغط من أجل وقف القتال لفترة ٤٨ ساعة أسبوعيا، على الأقل من أجل ضمان إمكانية وصول الأمم المتحدة وشركائها إلى شرقي حلب، من دون شروط مسبقة من الحكومة أو – بكل صراحة – من المعارضة؛ وثالثا، الضغط من أجل الإجلاء الطبي. وهناك العديد من الحالات العاجلة في شرق حلب في الوقت الحاضر.

وبالعودة إلى الوضع العسكري على الأرض، فقد شهدنا عدة إفادات عن كل حدث تقريبا. فهناك تقارير عن إعلان الحكومة عن عزمها استعادة السيطرة على كامل مدينة حلب. وبعد وقت قصير من إعلان الاتفاق في جنيف من قبل روسيا والولايات المتحدة عند منتصف الليل تقريبا في ٩ أيلول/سبتمبر، زار الرئيس الأسد ما تبقى من داريا وأعلن عن اعتزامه ”تحرير كل شبر من سورية“. وعلاوة على ذلك، وردتنا تقارير تشير إلى أن الهدف المعلن للحكومة والقوات الموالية للحكومة هو الضغط على الإرهابيين لإخراجهم من دون إيقاع ضحايا من المدنيين وفتح ممر للمقاتلين لمغادرة شرقي حلب. غير أن ما نراه هو موت المدنيين بأعداد كبيرة.

وقد شهدت الأيام القليلة الماضية مواجهات عسكرية مكثفة على الخطوط الأمامية الرئيسية، بما في ذلك، حندرات والشيخ سعيد وحلب القديمة والمناطق الإدارية للراموسة القديمة والحمداية. وبالأمس، قالت القوات الحكومية أنها استولت على منطقة حندرات الإدارية شمال المدينة، وهو ادعاء تنفيه الجماعات المعارضة المسلحة الآن. وأيا كان الحال، فإن الواقع هو أن قتالا عنيفا يدور هناك. وقد كانت هناك بيانات متناقضة من المعارضة عما إذا كانت الهجمات المضادة بقيادة جبهة النصرة أم قادتها غرفة عمليات فتح حلب التابعة لجماعات الجيش السوري الحر. وقد وصلتنا معلومات من مصادر أخرى تخبرنا بأن أكثر من نصف المقاتلين الموجودين في شرق حلب هم من جبهة النصرة. وكذلك وصلتنا تقارير تزعم تعمد وضع مواقع لإطلاق النار بالقرب من بنيات تحتية اجتماعية وداخل دوائر مدنية. وقد شهدنا ذلك في النزاعات الأخرى، ولكنه ليس مبررا لأي شخص كي يدمر المبنى بأكمله.

إن العنصر الثابت في هذا النزاع العنيف الذي لا يمكن التنبؤ بمآلاته هو أنه لن ينتصر فيه أي من الطرفين، ولذا فإن كلا الجانبين سيخسر في نهاية المطاف. وقبل كل شيء، فإن الشعب السوري هو الذي سيخسر؛ فهم يفقدون أرواحهم يوما بعد يوم. وكل ما يمكن أن نتوقعه في حلب إذا كانت الحكومة السورية عازمة على استعادة السيطرة عليها بالكامل – وهذا تحليل عسكري قام به أناس أكفأ منا بكثير – هو قتال شوارع طاحن بطئ على مدى أشهر، إن لم يكن سنوات، يتم فيه تدمير المدينة القديمة بالكامل تقريبا. وفي مواجهة أوهام النصر الوشيك هذه، عليَّ أن أكرر التأكيد هاة أن ما نعتقد الآن هو قريب من الحقيقة البديهية، غير أنه حقيقة لا يبدو أنها تنفذ بالفعل وهي أن: ما يسمى بالحل العسكري أو الانتصار في سورية أمر مستحيل، بما في ذلك في حلب.

وقد ظل السوريون بجميع مشاربهم يعلنون بوضوح عن مطالبتهم بوقف إطلاق النار وإيجاد حل سياسي موثوق به. غير أن الثقة منعدمة بشكل خطير. وأتذكر جيدا كلا من السيدين سيرغي لافروف وجون كيري، في ٩ أيلول/سبتمبر في جنيف في تلك الليلة، اللذين كان يساورهما القلق حيال ذلك ويقولان أنهما لا يستطيعان المضي في إصدار بيانات لا تتم متابعتها. غير أنني أريد أن أصدق – لأنني مازلت موظفا ساذجا بالأمم المتحدة – أنهما يعنيان حقا ما قالاه وأنهما تفاوضا بجد، فاصلة بفاصلة، لأنهما يريدان للاتفاق أن ينجح. ولكن، بصراحة، فإن المجتمع الدولي والسوريين يفقدون سريعا أي أمل متبق، ويفقد المجتمع الدولي أي

مصداقية مع الأطراف، ما لم نعمل على إنقاذ ما تم الاتفاق عليه. لا تزال هناك فرصة سانحة ضئيلة، ونريد أن نصدق وجودها، بأن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة سيساعدان السوريين والمنطقة على الابتعاد عن الهاوية المتمثلة في مزيد من سنوات النزاع الدموي الذي قد يغدو أسوأ.

وفي يوم الأربعاء (انظر S/PV.7774) أبلغت مجلس الأمن أن الأمين العام قد طلب مني أن أقدم إلى الجانبين إطارا من المقترحات كنقطة انطلاق للمفاوضات في استئناف المحادثات، على النحو الذي طلبه الرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية. وأنا على استعداد للقيام بذلك. غير أن على الفريق الدولي والرئيسين المشاركين والمجلس نفسه – كما ألمح إلى ذلك وزير الخارجية الصيني في تصريح مهم أدلي به في اجتماع الفريق الدولي لدعم سورية يوم الخميس – تحمل مسؤولية ضمان استئناف وقف الأعمال العدائية وتنفيذه من دون تأخير، مع كل المخاطر والصعوبات التي تستتبع ذلك.

ونعلم جميعا أن هذا النزاع لا يمكن أن يحل عن طريق المفاوضات بدون مساعدة الرئيسين المشاركين والمنطقة. ولذلك فإنني أطلب من كليهما، بل وأحثهما، على بذل جهد إضافي لنرى ما إذا كان يمكنهما إنقاذ اتفاقهما الموقع في ٩ أيلول/سبتمبر، والقيام بذلك في آخر لحظة. فالاتفاق لا يقدم الأساس لاستئناف المحادثات فحسب، بل إنه يوفر إطارا أوسع لكيفية مكافحة الإرهاب – وليس لدينا أي شكوك إزاء ذلك، وأود أن أعتقد بأننا جميعا متفقون على ذلك – ولتخليص المنطقة بشكل أعم من النزاع، فضلا عن منع القوات الجوية السورية من شن غارات، لأن ذلك أيضا جزء من الاتفاق.

وندائي إلى المجلس اليوم هو التالي: يرجى وضع مسار للعمل المشترك من أجل إنفاذ وقف الأعمال العدائية في سورية.

وما زلت مقتنعاً بأنه يمكننا أن نغير مسار الأحداث. وقد برهنا على ذلك أكثر من مرة من قبل. لقد قطعنا شوطاً طويلاً حتى يومنا هذا لكي لا نسمح لتلك الإنجازات الصغيرة وإن كانت ملموسة لوقف الأعمال القتالية بأن تدفن تحت تراب الأنقاض في حلب.

لقد سئلت مراراً من قبل الكثيرين،

”السيد دي ميستورا، لم لا تستقيل في هذه المرحلة؟ بصراحة، كل هذا لن يجدي نفعاً، وسيوجه هذا إشارة خاطئة“.

لا، أنا لن أفعل ذلك، لأن أي إشارة إلى استقالتي ستكون علامة على أن المجتمع الدولي يتخلى عن السوريين. والأمم المتحدة لن تتخلى عن السوريين أبداً، ولا المجلس أيضاً. ولسنا بحاجة إلى إشارة من هذا النوع، فهي ستتصدر نشرات الأخبار لمدة خمس دقائق. وبعدها لن يتخلى الجميع عن سورية فحسب، بل وسيتبدد الأمل في رغبة المجتمع الدولي في إنهاء النزاع.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيد دي ميستورا على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيدة باور (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على حضوره هنا وعلى رفضه التخلي عن مهمته.

لقد عقدنا مجلس الأمن اليوم لأن الاتحاد الروسي ونظام الأسد يشنان هجوماً جوياً وبرياً شاملاً على شرق حلب وسكانها المدنيين الذين يناهز عددهم ٢٧٥ ٠٠٠ نسمة. وذُكر أن روسيا والأسد شنا أكثر من ١٥٠ ضربة جوية خلال الاثنتين والسبعين ساعة الماضية، مما أسفر عن مقتل ١٣٩ شخصاً على الأقل وجرح مئات آخرين، فضلاً عن الخراب الذي حل بما تبقى من مدينة هي إحدى معالم الشرق الأوسط. هؤلاء أناس عانوا الأمرين خلال الحرب المستمرة

منذ خمس سنوات ونصف السنة، إلا أنهم يصفون الهجمات من الجو بأنه ”لم يسبق لها مثيل من حيث الكم والنوعية“. ونظام الأسد واضح، فهو لا يؤمن إلا بالحل العسكري. ويقول إنه سيغزو عسكريا كل بوصة مربعة حتى البوصة الأخيرة من سورية. وفي سعيه لتحقيق ذلك الحل العسكري، فإنه لا يكترث بما عساه قد يتبقى من سورية.

وعوضاً عن السعي إلى تحقيق السلام، تشن روسيا والأسد الحرب. وبدلاً من المساعدة في تأمين المعونات المنقذة لحياة المدنيين، تقصف روسيا والأسد قوافل الإغاثة الإنسانية والمستشفيات وأول المستجيبين الذين يبذلون محاولات يائسة لإبقاء الناس على قيد الحياة. ستقول روسيا اليوم، بلا شك، إن تلك الهجمات ترمي إلى مكافحة الإرهاب وإن من قتلوا في ذلك الهجوم إرهابيون أو من المتعاطفين مع الإرهابيين. وهذا هراء. ونظرة على الحقائق تبين لنا أنه في الساعات الأربع والعشرين الأولى من الهجوم على شرق حلب – أكرر الهجوم – نفذت الضربات الأولى في منتصف الاجتماعات المعقودة هنا في نيويورك التي قالت روسيا خلالها إنها تريد إعادة الالتزام بوقف الأعمال القتالية – لم تضرب روسيا والنظام واحدة أو اثنتين بل ثلاث من القواعد الأربع التي يستخدمها المتطوعون من ذوي الخوذ البيض في شرق حلب.

إن ذوي الخوذ البيض هم أول المستجيبين الذين يهرعون ببسالة إلى مسرح عمليات القصف للحفر وسط الأنقاض بحثاً عن ناجين. وكل يوم، ينقذون أرواحاً بقيادتهم سيارات الإسعاف والإطفاء، حيث لم تعد هناك طرق صالحة للسير، ويركضون على الأقدام إلى المنازل والمدارس والمستشفيات والأسواق التي تعرضت لهجوم روسيا والأسد. وهم يواصلون عملهم مع إنهم يعرفون أن النظام قد دأب على شن ضرباته الجوية المشينة – فيضرب هدفاً ثم ينتظر وصول أول المستجيبين ثم يعاود الضرب مرة أخرى. وقبل شهر مضى، صدم العالم بنظرة الذهول التي بدت على وجه الطفل عمران دقنيش البالغ من العمر ٥ سنوات بينما كان يجلس في الجزء الخلفي من سيارة إسعاف بعد قصف مترله. وتمكن ذوو الخوذ البيض من إنقاذه. ولكن بسبب هجمات روسيا والأسد خلال الأيام القليلة الماضية، لن يتيسر إنقاذ عدد أكبر من الأطفال مثل عمران. فمن دفنوا أحياء تحت الأنقاض في شرق حلب من المرجح أن يموتوا تحتها.

وثمة هدف آخر أصابه الهجوم الأخير لروسيا والأسد في البداية، وهي محطة ضخ باب النيرب، كما سمعنا، وكانت توفر إمدادات المياه الصالحة للشرب للسكان في شرق حلب. ونتيجة لذلك، وبعد شهرين من قطع نظام الأسد إمدادات الأغذية والأدوية والمساعدة الإنسانية عن شرق حلب، سيكون السكان الآن في خطر من المرض وانتشار العدوى لأنهم سيشربون من أي مياه قذرة أو غير معالجة قد يجدونها. وأود أن أشير إلى أن جماعة معارضة أغلقت أيضا محطة ضخ قريبة كانت توفر المياه لبعض من زهاء ١,٥ مليون شخص في غرب حلب، الأمر الذي ندينه. فلا ينبغي أبداً أن تستخدم المياه كسلاح في الحرب، ولا ينبغي أن يضطر سكان حلب لشرب مياه قد تصيبهم بالمرض، أينما كانوا يعيشون. هذا تصرف فاحش.

ولا يزال شرق حلب تحت الحصار حتى الساعة. ويبدو أن المواد الوحيدة المسموح بإيصالها إلى شرق حلب هذه الأيام هي البراميل المتفجرة والمواد الحارقة، التي أفاد شهود برؤيتهم لقوات الأسد والقوات الروسية تسقطها. واجتماع أثر الغارات الجوية وعمليات الحصار المستمرة بلا هوادة على المدنيين خانق للغاية. ووقود الديزل المستخدم في تشغيل المولدات، المصدر الرئيسي للكهرباء، يوشك على في النفاد. وفي غضون أسبوع، قد لا يكون هناك ما يكفي من الطاقة لاستمرار إنتاج الخبز. كما أن المستشفيات التي نقلت غرف

الطوارئ إلى الأقبية والمخابئ بالفعل في محاولة لحماية مرضاها من الضربات الجوية المعتادة، يمكنها بالكاد إضاءة المصابيح. فالكهرباء كثيرة الأعطال، والأطباء قد تمرسوا على إجراء العمليات على ضوء هواتفهم المحمولة. ولكن كل غارة جوية جديدة تجلب لهم مزيداً من المدنيين المشوهين، مما يضطرهم للتعامل مع إمدادات أقل فأقل.

انظروا إلى الصور التي نشرها سكان شرق حلب إليكترونياً على شبكة الإنترنت خلال اليومين الماضيين: سوريون يترنحون في الممرات وقد تناثرت الدماء في أرجائها؛ رجال ونساء وأطفال تغطيهم أسمال بالية يرقدون وسط برك من الدم في مستشفيات مؤقتة؛ أطفال فقدوا الوعي ينتظرون من يضخ الأوكسجين إلى الرئتين يدوياً عندما تتوقف المولدات الكهربائية عن العمل. وإذا احتاج هؤلاء الضحايا إلى علاج تخصصي فلن يستطيعوا الحصول عليه. والأسوأ من ذلك، أنهم لا يستطيعون مغادرة شرق حلب. فهم محاصرون بوحشية أقرب إلى القرون الوسطى. ومنذ أكثر من أسبوع، تمكنت الأمم المتحدة من تجميع قافلة من الشاحنات لإيصال المساعدات إلى شرق حلب، ولكن ما زال الطريق مغلقاً بسبب القتال ويتعذر اجتياز ذلك الجحيم.

وروسيا، بالطبع، تملك القدرة على وقف تلك المعاناة منذ فترة طويلة. والولايات المتحدة عملت مع روسيا لمدة ثمانية أشهر مضنية من أجل وضع ترتيبات تشمل التزاماً متجدداً لوقف الأعمال القتالية. وفي الأسبوع الماضي، تحديداً، وبرعاية الولايات المتحدة عقد فريق الدعم الدولي لسورية اجتماعين وزاريين بهدف وقف العنف والعودة إلى وقف الأعمال القتالية. فعلنا ذلك ليس لأننا نعتقد أن روسيا تصرفت بحسن نية في سورية؛ ونحن نعلم كغيرنا أن روسيا دأبت على أن تقول شيئاً وتفعل عكس ما تقول. لقد فعلنا ذلك لأننا ندرك أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام في سورية إذا كانت روسيا عاقدة العزم على استمرار القتال في هذه الحرب. ونعتقد أن علينا أن نفعل كل ما في وسعنا لإيجاد وسيلة لوقف العنف والسير على طريق الانتقال السياسي، وهو السبيل الوحيد لإنهاء هذا النزاع. ولذلك، وحتى الآن، سنواصل البحث عن أي وسيلة ممكنة لاستعادة وقف الأعمال القتالية.

ولكن بالمنطق السليم: فإن وقف الأعمال القتالية من جانب واحد أمر لا يستقيم. لا يمكنك تنفيذ هجوم عسكري واسع النطاق، وتقول إنك تعمل من أجل السلام. قد يفيد ذلك روسيا اليوم، ولكنه لن يفيد عندما يتجمع لدى العالم كم هائل من الأدلة التي تثبت بالضبط ماذا تفعل روسيا. ويوم الأربعاء الماضي، جلس وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف في هذه القاعة معلناً أنه فيما يتعلق بسورية،

”دعا الاتحاد الروسي باستمرار للتوصل إلى حل سلمي حصراً.“ (S/PV.7774، صفحة ٦)

مع ذلك، وعندما بدأ الهجوم، لم يكن من غير المعقول تصور أن القوات الروسية والسورية تقوم حرفيا بتحميل الذخائر الحارقة والبراميل المتفجرة على طائراتها بينما كان الوزير لافروف يتحدث هنا عن صنع السلام. وفي اليوم التالي، بعد أن بدأت روسيا والنظام يمطران المدنيين في شرق حلب بقنابلهما، أبلغ الوزير لافروف الصحافة أنه يجب إنقاذ خطط وقف الأعمال القتالية. هل هذا هو نهج روسيا لإنقاذ وقف الأعمال القتالية؟ وكما قالت الأمم المتحدة مراراً وتكراراً، بما في ذلك اليوم، هذه الضربات الجوية على الأحياء السكنية قد تكون جرائم حرب.

لاشك أن روسيا اليوم ستتهم الولايات المتحدة مرة أخرى بالتسبب في كل هذه الفوضى. وقد تشير إلى الضربة الجوية الوحيدة التي وجهتها قوات التحالف المناوئ لجماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام ضد موقع عسكري سوري – وهي الضربة التي اعترفنا بها على الفور والتزمنا بالتحقيق

الكامل. وستحاول روسيا على الأرجح تحويل الأنظار عن تصرفاتها متذرعة في ذلك بتصرفات الولايات المتحدة الأمريكية في أي مكان آخر في الماضي. والأمر الذي يمكن للأعضاء أن يتأكدوا من أن روسيا لن تفعله اليوم، أو أي يوم، هو قبول أي مسؤولية عن أفعالها. وما يمكن للأعضاء أن يتأكدوا من أن روسيا لن تفعله هو قول الحقيقة.

وإنني أحث زملائي أعضاء مجلس الأمن على النظر في الملاحظات التي تلقيناها اليوم وأن يسألوا أنفسهم، ”هل ما نحن بصدد قراءته يجسد الحقائق الرهيبة على أرض الواقع؟ هل نتكلم بصراحة عمن يطلق العنان لهذا العنف المروع؟ وهل سوف نشعر بالارتياح لدى قراءة هذه الملاحظات أمام قاعة مملوءة بالسكان من شرق حلب التي تحاصرها قوات الأسد وروسيا؟“ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فإنني أحثهم على التكلم مباشرة عن الواقع الكئيب في سورية وعن الناس الذين عليهم أن يعيشوا فيه يوما بعد يوم.

وليس هذا هو اليوم أو الوقت المناسب لتوجيه اللوم إلى جميع الأطراف أو استخلاص معادلات زائفة. وليس هذا وقت استخدام صيغة المبني للمجهول المعتادة للغاية هنا في مجلس الأمن. وليس هذا وقت القول بأنه ”شُنت غارات جوية“ أو أن ”مدنيين قتلوا“. لقد حان الوقت لذكر من يقوم بتلك الضربات الجوية ومن يقتل المدنيين.

إن روسيا تمتلك مقعدا دائما في مجلس الأمن، الأمر الذي يمثل امتيازا ومسؤولية. ولكن روسيا تستغل هذه الميزة التاريخية في سورية وفي حلب. ورغم أن أعضاء المجلس – بما في ذلك الولايات المتحدة بالتأكيد – يهتمون اهتماما عميقا بوجود علاقات بناءة مع الاتحاد الروسي، فإن التاريخ لن ينظر بعين العطف إلى أعضاء المجلس الذين يلتزمون الصمت في مواجهة هذه المذبحة.

فروسيا ستجعل المجلس يعيش في عالم مقلوب رأسا على عقب، حيث يوصف فيه تفجير المستجيبين الأوائل، وقطع المعونة الإنسانية، ودعم نظام قاتل على أنه مكافحة الإرهاب. ولنكن واضحين. هناك إرهابيون في سورية – كثير من الإرهابيين – ولنا جميعا مصلحة في تدميرهم. فهم يشكلون تهديدا لجميع مواطنينا. ولهذا فإن الولايات المتحدة تقود تحالفا مكونا من ٦٧ بلدا أدى إلى تراجع ما يمتلكه تنظيم الدولة من أراض في العراق وسورية بنسبة ٤٠ في المائة، ويحرر المزيد من المدنيين اليائسين كل أسبوع. ولذا، قامت الولايات المتحدة بالتفاوض على الاتفاق الأخير مع روسيا، مما يشير إلى أننا كنا على استعداد للعمل مع روسيا من أجل مكافحة جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية في سورية. ولا يتعين على أي أحد أن يقنع الولايات المتحدة الأمريكية بالخطر الذي يشكله الإرهابيون. فغالبا ما يكون مواطنينا هم الأهداف ذات الأولوية في جميع أنحاء العالم. ولكن عندما تتبنى روسيا الخيال، علينا أن نذكر ذلك. فما ترعاه روسيا وتقوم به ليس مكافحة الإرهاب؛ بل الهمجية.

ودعوني أختتم بياني. لقد ظهرت شرائط مصورة في يوم الجمعة لما حدث في أعقاب إحدى الغارات الجوية العديدة التي شُنت مؤخرا في شرق حلب. وفي الفيديو، يقوم المستجيبون الأوائل بالحفر وسط أنقاض ما كان قبل ذلك مبنى، يلقون قطع من الخرسانة جانبا، ثم فجأة يسمع أحدهم في الفيديو صراخا شديدا لطفل – طفل غارق بمعنى الكلمة بين الأنقاض. فبدأ المستجيبون الأوائل بالحفر بمزيد من اللهفة، حتى ظهر رأس طفلة صغيرة وقميصها باللونين الأبيض والأزرق – طفلة تبكي من الألم والرعب. وفي نهاية المطاف، قام المستجيبون الأوائل بإزالة الأنقاض برقة من حول الفتاة وسحبوها من بين الحطام وجسدها مغطى بغبار أبيض – طفلة تبلغ من العمر خمس سنوات تدعى روان علوش. لقد بدا الأمر أشبه بمعجزة أن نشاهدها تخرج وهي على قيد الحياة.

ولكن تم الإبلاغ على الفور بأن كل أفراد أسرة روان قد قتلوا في تلك الغارة الجوية؛ والدتها ووالدها وأشقاؤها

الأربعة قتلوا جميعا. فما فرصة روان في هذا العالم؟ ما هي فرصتها وهي بلا أسرة، بل ولا توجد حتى إشارة واحدة بشعور من أغاروا عليها في داخلهم بذرة من التعاطف؟ فعندما تتصاعد الهجمات العنيفة ضد المدنيين؛ وعندما تداس قواعد السلوك المتحضر التي استغرقنا ما يزيد على ٧٠ عاما محاولين بناؤها؛ وعندما يكون هناك إفلات تام من العقاب ضد استهداف قوافل المعونة والمدنيين والأحياء السكنية والأطفال والمستشفيات – إفلات من العقاب – فأي فرصة تلك التي لروان أو أي منا؟

لقد قال أحد المستجيبين الأوائل عن الاعتداء القاسي الذي وقع في الأيام القليلة الماضية: ”إن الناس لا تعرف ماذا تفعل أو إلى أين تذهب. فلا مفر. إن الأمر يبدو كأنه نهاية العالم“. نهاية العالم. إن ما يحدث في شرق مدينة حلب أمر مروع. وبالطبع، بالنسبة لروان – التي فقدت أسرتها بالكامل ولا يزال عمرها خمس سنوات – يستطيع المجلس على أقل تقدير أن يتحلى بالشجاعة ليذكر من المسؤول عن ذلك، وأن يقول، بصوت واحد، لروسيا أن تتوقف.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): طلبت فرنسا، إلى جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، عقد هذه الجلسة الطارئة لأن المعلومات التي تلقيناها من حلب تمثل ذروة جديدة في التصعيد العسكري وانزلاقا مرة أخرى نحو الهاوية التي تميز المأساة في سورية. وقد أكد هذه المعلومات البيان الذي أدلى به للتو المبعوث الخاص للأمين العام ستافان دي ميستورا – الذي أشكره، بالنيابة عن فرنسا، على مشاركته – ويشهد على مستوى العنف الذي لم يتحقق بالتأكيد خلال السنوات الخمس من النزاع الذي يمثل – وأنا أذكر – أكبر مأساة إنسانية منذ الحرب العالمية الثانية.

وبعد الهجوم الذي لا يوصف على إحدى القوافل الإنسانية يوم الاثنين الماضي، شن النظام يوم الخميس – بعون من داعميه – هجوما جويا كبيرا هدفه الواضح هو تركيع حلب في أقرب وقت ممكن. فشوارع حلب لم تعد سوى كومة من الأنقاض. ووفقا للمرصد السوري لحقوق الإنسان، فقد تعرض المئات من الضحايا، بمن فيهم الكثير من الأطفال، لمذابح جراء القنابل التي يلقيها النظام في ثلاثة أيام. وبينما نتكلم الآن، هناك ٢٧٥ ٠٠٠ من المدنيين لا يزالون سجناء في المدينة ويعيشون في رعب القصف العشوائي من جانب النظام السوري ومؤيديه النشطين.

وإننا لنشعر بالفزع إزاء هذه المناورة العسكرية الجديدة التي يقوم بها النظام السوري، الذي استمر لمدة أشهر محاولا السيطرة على حلب بمساعدة داعميه. ويقوم النظام، تحت ستار مكافحة الإرهاب، بعمليات قصف عشوائي بالقنابل على المنازل، وعيادات التوليد، والمستشفيات، والمدارس، ومخيمات اللاجئين والأحياء، التي تسيطر عليها المعارضة المعتدلة. وبينما سعى المجتمع الدولي طيلة شهور لتأمين عقد هدنة، فما برح نظام الأسد ينتهك بلا كلل القانون الإنساني الدولي وقرارات مجلس الأمن وأبسط المبادئ الإنسانية الأساسية.

ومن نواح عديدة، فإن حلب بالنسبة لسورية هي سراييفو بالنسبة للبوسنة والهرسك، أو غيرنيكا بالنسبة للحرب الأهلية الإسبانية – إنها مدينة رمزية، مدينة تمثل مفترق طرق، مدينة شهيدة. فحلب، المدينة الرمزية منذ آلاف السنين التي أعلنت أحد مواقع التراث العالمي؛ ومفترق الطرق، حيث التقت الكثير من الثقافات التي لا تحصى واختلطت، أصبحت اليوم مدينة شهيدة. فوجود رمز الحضارة هذا تحت الحصار أمر لا يحدث إلا في العصور الوسطى. إنه أمر من دروب الرجعية، وبصراحة مشين.

وتشير المعلومات المتاحة لنا إلى الاستخدام المنهجي لنوع جديد من الأسلحة الحارقة والذخائر العالية التقنية وذخيرة فرعية تخترق الملاجئ المحصنة وتسبب انهيار مبنى بأكمله

كأحد آثاره. وللأسف، لا ينبغي أن يدهشنا استخدام هذه الأسلحة ضد المدنيين من جانب نظام دأب لسنوات عديدة على إمطار سكانه بوابل من غاز الكلور والفسفور والبراميل المتفجرة. وكما ذكر الأمين العام بالأمس، فإن الاستخدام المنهجي والعشوائي لهذه الأسلحة في الأحياء السكنية يشكل جريمة حرب – نعم، جريمة حرب – ولا يمكن أن تمر هذه الجريمة دون عقاب.

وإذا لم نفعل شيئا لمنع التدمير الكامل لحلب، فسيذكر هذا الأسبوع بوصفه اللحظة التي فشلت فيها الدبلوماسية وانتصرت البربرية والوحشية.

لقد اجتمع المجلس والفريق الدولي لدعم سورية في هذا الأسبوع من أجل التوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية والوصول الفوري ودون عوائق للمساعدات الإنسانية. وهذه المناقشات لم تُكلل بالنجاح حتى الآن. ويهدد التصعيد العسكري الجاري الآن الأمل الهش في إبرام هدنة كنا نؤمن بإمكانية التوصل إليها قبل أسبوع واحد فقط. وتتصور روسيا أنها يمكنها استعادة ثقة شركائها بالتفاوض على وقف للأعمال العدائية من جهة في حين تدعم النظام الذي يقصف حلب من جهة أخرى.

واليوم، يجب أن يكون إنقاذ حلب أولويتنا. وقبل أسابيع قليلة، تمكنت روسيا والولايات المتحدة من الاتفاق على خطة تنفيذية لإبرام وقف للأعمال العدائية وضمان إيصال المعونة الإنسانية. وأيدت فرنسا الاتفاق، كما سبق وأن أيدت جميع مبادرات عملية فيينا للتخفيف من معاناة المدنيين. إن التنفيذ الفوري لذلك الاتفاق، بدءاً بحلب، هو أملنا الوحيد وبالتالي يجب أن يكون أولويتنا. كما تدعو فرنسا إلى إنشاء آلية قوية لرصد وقف الأعمال العدائية، الذي يمكنه وحده استعادة الثقة اللازمة وضمان تعزيز الهدنة، أولاً في حلب ثم في جميع أنحاء البلد. وقدم بلدي من خلال وزير خارجيتنا، السيد جان – مارك أيرو، مقترحات تفصيلية لهذه الغاية.

وإذا كانت ثمة منطقة يجب تنفيذ وقف الأعمال العدائية فيها على أساس من الأولوية، فهي حلب. وإذا كانت هناك منطقة يجب أن تُمنع فوراً طائرات النظام من التحليق فوقها، فهي حلب. وإذا كانت هناك منطقة يحتاج فيها الناس بصورة ماسة إلى المساعدة الإنسانية الطارئة، فهي حلب.

إن مجلس الأمن يواجه اليوم لحظة الحقيقة. ويجب أن يرقى إلى مستوى المسؤولية الهائلة الملقاة على عاتقه، وبالتالي على كل عضو من أعضائه وعلينا جميعاً. ونتوقع من روسيا على وجه الخصوص إعطاء الدليل على استعدادها الحقيقي لوقف دعم الخيار العسكري والسعي حقاً إلى حل تفاوضي للنزاع السوري بجميع الوسائل وعوامل القوة الموجودة تحت تصرفها. وإذا أردنا إنهاء المأساة في حلب وسورية، يجب علينا في نهاية المطاف وضع جميع أوراقنا على الطاولة، وأن نسمّي الأشياء بأسمائها الحقيقية وأن نجد سبيلاً للاتحاد حول نهج جماعي. وهذا هو الخيار الوحيد الممكن، مهما بدا صعباً، لكسر الجمود الحالي واستعادة الدينامية السياسية التي هي السبيل الوحيد لوقف النزاع السوري.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدتي الرئيسة على عقد هذه الجلسة الطارئة اليوم بناء على طلب المملكة المتحدة والولايات المتحدة وفرنسا. وأضم صوتي إلى الآخرين في شكر المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وعلى عزمه الذي لا يلين.

إن نظام الأسد وروسيا يحولان حلب إلى أنقاض. إن سكان حلب هم سوريون عاديون قد طالت معاناتهم كثيرا. وهم الآن يواجهون هجوماً وحشياً غير مسبوق ولا هوادة فيه، ومن الواضح بشكل متزايد أن الهجوم يتجاوز قدرات القوات الجوية السورية بمفردها. ربما يظن المرء أن النظام قد اكتفى من الوحشية بعد خمس سنوات من النزاع، وأن تعطشه المَرَضي إلى دماء شعبه قد بلغ منتهاه أخيراً.

ولكن في عطلة نهاية هذا الأسبوع، انحدر النظام وروسيا إلى أعماق جديدة وفتحا باباً آخر من أبواب الجحيم على حلب. فالقنابل الخارقة للتحصينات، وهي الأنسب لتدمير المنشآت العسكرية، باتت الآن تدمّر المنازل وتسحق المخابئ الواقية من القنابل وتُقعد وتشوّه وتقتل العشرات، إن لم يكن المئات. ويجري إسقاط الذخائر الحارقة، العشوائية في تأثيرها، على المناطق المدنية لتحترق حلب مرة أخرى. والأنكى من ذلك أن إمدادات المياه، ذات الأهمية الحيوية لملايين الناس، يجري حالياً استهدافها مما يؤدي لقطع المياه عمن هم في أشد الحاجة إليها. وباختصار، يصعب إنكار أن روسيا تشترك مع النظام السوري في ارتكاب جرائم حرب.

ومع ذلك، قبل أربعة أيام فقط (انظر S/PV.7774)، سمعنا وزير الخارجية لافروف يتكلم هنا في هذا المكان عن التزام روسيا بالحل السياسي السلمي، وعن التزام روسيا بوقف الأعمال العدائية. واليوم، يماثل ذلك الالتزام الكثير من سورية – فهو منقوض ولا حياة فيه. ويمكن رؤية المعنى الحقيقي لهذا الالتزام على وجوه الضحايا التي يعلوها الرماد في حلب؛ على وجه أم تضم طفلها إليها وقد سُحقت تحت الأنقاض؛ على وجوه ذوي الخوذ البيضاء والمسعفين الذين أصيبوا أو قتلوا وهم يحاولون محاولات يائسة لإنقاذ الأرواح؛ وعلى وجه كل رجل وامرأة وطفل لا يزالون يسمون حلب مدينتهم. وكما قال الأمين العام، فإن هذه أيام سوداء على صعيد حماية المدنيين.

وتؤكد تلك الأحداث المدمرة ما عرفناه لفترة طويلة. وينبغي لروسيا إنقاذ الجهود الرامية إلى استعادة وقف الأعمال العدائية، لا إحباطها. وينبغي لروسيا تمكين المساعدة الإنسانية دون عوائق، لا مهاجمتها. وفي نهاية المطاف، ينبغي لروسيا تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف المحادثات السياسية، لا أن تُدمّرها. وإذا لم تتخذ روسيا هذه الخطوات وما هو أكثر منها، فإن ذلك لن يؤدي إلا إلى تأكيد مركزها بوصفها منبوذة دولياً. ولكن في الحقيقة، كما برهن لنا بشكل مؤلم الهجوم المروّع منعدم الضمير على القافلة الإنسانية في الأسبوع الماضي، فلم يبقَ لروسيا ببساطة أي مصداقية بشأن هذه المسائل.

ومما لا شك فيه أن روسيا تحاول الآن صرف الأنظار عن الجرائم التي ترتكبها في سورية من خلال إلقاء اللوم على المعارضة والإكثار من الكلام عن خطر الإرهاب. ويتفق جميع من في هذه القاعة على أن داعش والنصرة هما تنظيمان إرهابيان ويجب أن يُهزما. وليست هذه هي المسألة. ولكن روسيا والنظام لا يقصفان الإرهابيين؛ فهما يقصفان جميع أشكال المعارضة ويقتلان المئات كل شهر. وهما يتعاونان مع الميليشيات الشيعية الطائفية ومع حزب الله – وهو منظمة إرهابية في نظر العديد من أعضاء المجلس وفي نظر جامعة الدول العربية – لممارسة إرهابهما ضد السكان المدنيين في سورية.

ودعونا لا ننسى أن نظام الأسد، بدعم من روسيا، قد قتل من المدنيين في سورية أكثر بكثير مما قتل من داعش والنصرة معاً. ولذا ففي كل مرة ندين فيها بحق إرهاب داعش والنصرة في سورية، علينا أن ندين أيضاً الإرهاب المطلق الذي يُرتكب بحق الشعب السوري من قبل نظام الأسد ومن قبل روسيا وهما يواصلان قصف المدنيين السوريين ليلاً ونهاراً. لأن الشعب السوري لن ينسى أبداً الموت والدمار الذي أطلقه نظام الأسد الطائفي ضده، ولن ينسى أيضاً أن روسيا ساعدت وحرضت الدكتاتور الطائفي الوحشي في شن الحرب ضد شعبه. كما لن ينسى أن المجتمع الدولي، ومجلس الأمن على وجه الخصوص، عجز عن أن يوقف القصف وعجز عن أن يوقف الهجوم بالكلور وعجز عن أن يوقف المجاعة.

فلنكن واضحين. إن ما تقوم به روسيا في سورية وفي المجلس هو سبب هذا العجز؛ وأعمال روسيا هي التي أطالت

أمد النزاع وأطالت المعاناة. واستخدام روسيا أربع مرات لحق النقض في السنوات الخمس الماضية هو الذي حال دون وحدة المجلس وجلب العار علينا جميعاً، وأساء إلى سمعة عملها الدبلوماسي.

لذا، يجب على المجلس الآن القيام بما يتجاوز المطالبة بأشياء أو الدعوة إليها؛ إذ يجب علينا الآن أن نقرر. ما الذي يمكننا أن نفعله لإنفاذ وقف فوري لقصف حلب وغيرها من المناطق المدنية في سورية؟ ويجب أن نقرر ما يمكن أن نفعله الآن لإنهاء الحصار والتضييق اللذين يمنعان وصول المعونة. وفي سياق القيام بذلك، علينا أن نقول بصوت عالٍ وبوضوح أن هناك مساءلة عن هذه الجرائم وغيرها، بما في ذلك الاستخدام الهمجي الدنيء للأسلحة الكيميائية من جانب النظام ضد شعبه. وهذا هو السبيل الوحيد لوقف المعاناة، وهو السبيل الوحيد لكي تكفّر روسيا عن أعمالها المؤسفة في سورية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): هذه هي السنة السادسة التي ما فتئ الشعب السوري يعاني فيها مأساة مروعة.

في واشنطن العاصمة وفي مختلف العواصم الغربية الأخرى تقرر مواصلة إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهي العملية التي بدأت بالغزو المجرم للعراق عام ٢٠٠٣ من جانب الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. ثم واصلتا التصرف بأسلوب همجي جامح في ليبيا وسورية ولم تتورعا عن قبول الدعم من الجماعات الإرهابية. والعواقب التي لا مفر منها – كتفكك البلدين والتسبب في ملايين اللاجئين – حذفت بوصفها أضرارا غير متوقعة.

والنتيجة هي نشاط المئات من الجماعات المسلحة في سورية وقصف البلد عن طريق أي شخص يفكر في ذلك وأصبحت استعادة السلام أمرا شبه مستحيل. إن أشهر من عمل الخبراء الروس وخبراء الولايات المتحدة تحت إشراف وزير خارجية روسيا ووزير خارجية الولايات المتحدة إلى جانب مشاركة رئيسي البلدين أسفرت عن خطة مفصلة ترد في الوثائق التي تم الانتهاء منها في ٩ أيلول/سبتمبر، والتي كان من شأنها أن تمكننا، لو نفذت بحسن نية، من تهدئة الحالة في الميدان وتحسين الحالة الإنسانية إلى حد كبير وبدء مفاوضات فيما بين الأطراف السورية تحت رعاية الأمم المتحدة. وبفضل التخريب من جانب معارضة مستعصية، تأجل بدء تنفيذ الخطة إلى أجل غير مسمى. ويعارض الكثيرون اتفاقاتنا وللأسف بدأنا نشعر بأن موقفهم غير البناء قد تفوق على الرغبة في السلام والحس السليم.

واعترفت الولايات المتحدة في الواقع بعدم قدرتها على ممارسة أي تأثير على المجموعات الموالية لها، وبالتالي الوفاء حقا بالاتفاقات التي تنطوي في المقام الأول على تمييز الجماعات المعتدلة من الإرهابيين، وتنفيذ ذلك الفصل حقا على أرض الواقع. وطبع ذلك في جميع الوثائق. ولكن لم يتخذ أي إجراء. وحتى مسألة تحديد الجماعات الإرهابية لم تؤد إلى أي شيء إلا إثارة تساؤلات، مما أوحى بأن الهدف الرئيسي لا يزال حماية القدرة العسكرية لمعارضي حكومة الجمهورية العربية السورية أيا كانوا. وكانت أساليب من لا ضمير لهم والحلفاء المشكوك بهم للغاية مفيدة في ذلك الصدد.

فالشروط الجديدة والإنذارات النهائية التي تتغير بسرعة مذهلة ما زالت تصدر. والمطالب بوقف إطلاق النار في بعض الأحيان لمدة ٤٨ ساعة وأحيانا لمدة ٧٢ ساعة مستمرة. وقد توصلنا معهم إلى حلول وسط أو على الأقل حاولنا وتوصلنا إلى اتفاق مع الحكومة السورية. ولكن في النهاية ما حدث هو أن المسلحين قد تجمعوا مرة أخرى وتلقوا التعزيزات وشنوا هجمات جديدة. بعد ذلك جاء الطلب بأن الشرط المسبق كان أن تشرع الحكومة السورية من طرف واحد في وقف طلعات قواتها الجوية. أولاً قالوا إنه سيكون توقف لمدة ثلاثة

أيام واتفقنا على ذلك. ثم قالوا لا، لقد غير رئيس الولايات المتحدة رأيه ويجب إيقافها لمدة سبعة أيام برغم أنه لم يتضح السبب وراء ذلك. وهذه الحيل التكتيكية لا يمكن أن تستمر إلى الأبد. لن نوافق على أية خطوات انفرادية بعد الآن.

وكان القصف من قبل ما يسمى بقوات التحالف الذي ذكر في هذه الحالة من طائرة بريطانية من مواقع الجيش السوري المدافع عن المدينة السورية لدير الزور من الإرهابيين التابعين لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضربة خطيرة للاتفاقات. وكان هناك خطر حقيقي من إمكانية استيلاء الإرهابيين على المدينة مما سيؤدي حتما إلى ذبح المدنيين. ولحسن الحظ نجحت القوات المسلحة السورية بمساعدة القوات الجوية الروسية في تفادي تلك المأساة المحتملة. وغني عن القول أن ذلك شكل أيضا خطرا على وقف إطلاق النار، ولكن دمشق أظهرت ضبط النفس المنشود في ذلك الصدد.

وبما أن زملائي تكلموا بالطبع عن الحالة التي قصفت فيها القافلة الإنسانية، فإنني بطبيعة الحال أود أن أتكلم عنها أيضا.

أولا، أود الإشارة إلى أننا هنا في نيويورك سمعنا عنها أولا من وزير خارجية الولايات المتحدة الذي قال في محادثة خاصة إنهم تلقوا معلومات استخباراتية بأن طائرة روسية كانت تحلق لبضع دقائق فوق مكان غير بعيد عن المنطقة التي كانت القافلة الإنسانية تسير فيها وحيث شن هجوم عليها. ولكنه قال إنه ينبغي لنا ألا نقلق وأنهم سيعلنوا المعلومات لأنه كان لا بد من إجراء مزيد من التحقيقات. وكما جرت العادة، كانت هناك تسريبات من مختلف وكالات واشنطن بعد بضع دقائق، وفي اليوم التالي جعل وزير الخارجية المأساة محور بيانه المثير في مجلس الأمن (انظر S/PV.7774). وهكذا يتعين علينا أن نعمل مع زملائنا الأميركان.

ثانيا، لقد قلنا منذ البداية أنه لا بد من التحقيق في كل شيء. ويعزى ذلك في البداية إلى أنه قد وردت تقارير عن قصف مدفعي، ولكن بعد ذلك كان هناك حديث عن طائرات هليكوبتر وفي وقت لاحق مجرد طائرات. لست خبيرا عسكريا ولكنني اليوم قرأت في مكان ما أنه يزعم أن قصف المكان دام سبع ساعات. ولكن إن كانت الطائرات الروسية حلقت في مكان ما في المنطقة لبضع دقائق هل يمكن أن تقع القنابل على القافلة لمدة سبع ساعات؟ لا أعتقد ذلك. ولذلك ينبغي التحقيق في ذلك. وبالمناسبة، وعدنا نظراؤنا في الغرب إطلاعنا قبل شهرين على إجرائهم التحقيق في قصف المدينة السورية منبج، الذي أفادت التقارير بقتل أكثر من ١٠٠ من المدنيين فيه فيما يبدو بسبب الطائرات الفرنسية. ولكن لم يتعجل زملاؤنا الفرنسيون ولا قادة التحالف الأمريكان لإطلاعنا على نتائج ذلك التحقيق الذي وعدوا بإجرائه قبل شهرين.

أنتقل الآن إلى حلب. كان يمكن تحسن الحالة الإنسانية هناك منذ آب/أغسطس. ولكن منعتنا الجماعات المسلحة التي واصلت مع موافقة ضمنية من الدول الخارجية الداعمة لها تملي الظروف التشغيلية وتطلق النار على الممرات الإنسانية. وكنا على وشك التوصل إلى حل حتى في أيلول/سبتمبر. فلقد سحبت الحكومة قواتها إلى المسافات المتفق عليها وأقامت السلطات إحدى نقاط التفتيش المنصوص عليها في اتفاق ٩ أيلول/سبتمبر بمشاركة موظفي الهلال الأحمر العربي السوري وأعطينا الإذن بمرور القافلة الإنسانية. وتلا ذلك مرة أخرى استفزازات المسلحين.

وأود فقط شرح الحالة في شرق حلب بشيء من التفصيل. إن المنطقة خاضعة لسيطرة أكثر من ٢٠ جماعة مسلحة يصل مجموعها إلى حوالي ٣ ٥٠٠ مقاتل. وتضم القوة الرئيسية حوالي ٢ ٠٠٠ وحدة من جبهة النصرة. وهم مسلحون بالدبابات والمركبات المدرعة والمدفعية الميدانية ومنظومات إطلاق الصواريخ ناهيك عن الأسلحة المحلية الصنع المسماة مدافع جهنم والتي تُستخدم لإطلاق أسطوانات الغاز، وكذلك العشرات من قطع العتاد العسكري الأخرى، بما في ذلك

الأسلحة الثقيلة. وغني عن البيان أن هذه المعدات أبعد ما تكون عن الصناعة محليا؛ وأعتقد أنه لا يزال يجري إمدادهم من دول الغرب السخية بتواطؤ قيادة الولايات المتحدة لقوات التحالف. ويذكرني ذلك بواقعة تتعلق بليبيا حينما طرح سؤال في جلسات استماع الكونغرس التي عقدت في نهاية عام ٢٠١٣ كان فيها وزير خارجية الولايات المتحدة حاضرا وطلب معلومات عما عرف بأن بعض البلدان قد قدمت ٢٠ ٠٠٠ طن من الأسلحة إلى ليبيا، وهو الأمر الذي تغاضت عنه الولايات المتحدة. وأحسب أن وزارة الخارجية اضطرت لتزويد الكونغرس بهذه المعلومات. وطلبنا أن تشاطرنا وزارة الخارجية المعلومات أيضا، ولكن لم نتلق شيئا، بالرغم أن الولايات المتحدة ملزمة بأن تفعل ذلك امتثالا لقرارات مجلس الأمن بشأن ليبيا.

وأعتقد أن حجم الدعم العسكري للقوات المختلفة في سورية أكبر بكثير مما كان عليه في ليبيا. ومواقع القوات الحكومية والمناطق السكنية في المدينة تقصف يوميا بطريقة عشوائية من أحياء حلب الشرقية بدون أي تغييرات أو هدف، وبغية إلحاق أقصى درجات الضرر. ومنذ ١ أيلول/سبتمبر، أدى قصف الجزء الشرقي من المدينة إلى مقتل أكثر من ٥٠ جنديا و ١٢٠ مدنيا. وتتخصص جبهة النصرة في وضع مواقع الأسلحة في المناطق التي توجد بها البنية التحتية – أي محطات الضخ ومحطات الطاقة، والمستشفيات والمدارس والمساجد – وفي المناطق الحضرية المكتظة بالسكان، وبالتالي، تحول المدنيين إلى دروع بشرية للإرهابيين.

وتقع الهجمات الأولية لجبهة النصرة في الشمال عبر طريق كاستيلو وفي الجنوب الغربي من خلال منطقة الرموسة بهدف اختراق دفاعات الحكومة وإنشاء ممر لمرور الاحتياطيات والأسلحة والذخيرة، أحيانا تحت ستار المعونة الإنسانية.

بالمناسبة، منذ وقت طويل، أخبرنا زملاؤنا الأمريكيون بأن جبهة النصرة لم تكن موجودة في حلب، بل فقط في مكان ما في الجنوب. في النهاية، أقروا أيضا بأنها موجودة في الشمال، ولكنهم قالوا بأنهم سيطلعوننا على الحالة هناك. وفي الواقع، إن جبهة النصرة القوة العسكرية الرئيسية هناك. ووفقا للمعلومات المتوفرة، فإن أكثر من ٨٠ في المائة من السكان في الأحياء الشرقية من المدينة يؤيدون رفع الحصار عن طريق المفاوضات السلمية ويطلبون من الإرهابيين مغادرة المدينة. كانت بعض الميليشيات التطوعية المعارضة في حلب تتحين الفرصة للتفاوض مع الحكومة، ولكن جبهة النصرة قمعت بقوة هذه المشاعر.

ومنذ ١ أيلول/سبتمبر، تم تسجيل سبع عمليات إعدام جماعي لأشخاص يؤيدون المفاوضات أو حاولوا مغادرة المدينة. وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، أُعدم ٢٦ من الرجال والمراهقين رميا بالرصاص أمام سكان حي الشيخ خضر لرفضهم تسلم الأسلحة لدعم جبهة النصرة. وقد شهدنا هجرات جماعية على امتداد الممرات الإنسانية السبعة التي أقامتها روسيا والحكومة السورية، وهي هجرات تجسد الأعمال الانتقامية الوحشية التي ارتُكبت ضد المدنيين. وعندما يغادر المدنيون تلك الأحياء يحصلون على المساعدات الإنسانية. لقد غادر أكثر من ٤ ٠٠٠ من المدنيين ونحو ٣٠٠ من المقاتلين الأحياء الشرقية من حلب على طول الممرات منذ بدء العملية.

تمنع الجماعات المسلحة وصول المساعدات الإنسانية إلى المدينة. منذ ١٢ أيلول/سبتمبر، ما فتئت روسيا، والجمهورية العربية السورية والأمم المتحدة تحاول ضمان مرور القوافل الإنسانية إلى الجزء الشرقي من حلب باستخدام طريق كاستيلو، واتخذت تدابير لنزع السلاح لتحقيق ذلك. وانسحبت القوات الموجودة على الطريق مرتين، في ١٤ و ١٦ أيلول/سبتمبر. وفي ١٧ أيلول/سبتمبر، قام موظفو الهلال الأحمر السوري بتركيب حاجز على الجانب الغربي. وقد رفضت المعارضة اتخاذ نفس التدابير على الجانب التابع لها، كما نصت على

ذلك الاتفاقات الروسية الأمريكية المبرمة في ٩ أيلول/سبتمبر. إن المجموعة المسلحة غير الشرعية التابعة لائتلاف حلب، والمجلس المحلي لحلب، وأعلنت حكومة المعارضة المؤقتة أنها لن تسمح بدخول المعونات إلى المدينة عبر طريق الكاستيلو، وهدد المتشددون بمهاجمة القوافل. ونتيجة ذلك، تم تدمير العملية الإنسانية في حلب التي أعدتها روسيا والأمم المتحدة في نهاية آب/أغسطس. وقام المقاتلون بمصادرة المواد الغذائية، والمياه والأدوية من المدنيين لإجبارهم على العمل على بناء القدرات الدفاعية.

سادت أعمال شغب أحياء الفيض، والأنصاري والساحور، وقام الإرهابيون بقمع الاحتجاجات بوحشية باستخدام الأسلحة. وبالمثل، قام الإرهابيون التابعون لجبهة النصرة والجماعات المرتبطة بها بأخذ أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من السكان في حلب رهائن، في محاولات ترمي إلى استخدام النساء والأطفال دروعا بشرية.

تقوم القوات الحكومية بالحماية على طريقي راموسة والكاستيلو، والطرق المحيطة بهما، وهي طرق ذات أهمية استراتيجية للمدينة بوصفها طرق إمداد. ولا تطلق تلك القوات الحكومية النيران إلا ردا على الهجمات الإرهابية وعلى أهداف معروفة ويمكن التحقق منها. وتكافح أيضا الجهود المكثفة لجبهة النصرة لاختراق المدينة من الجنوب الغربي والشمال. وفي محاولة لتحقيق اختراق، يلجأ الإرهابيون إلى الاستخدام النشط للمفجرين الانتحاريين في السيارات الملغومة وناقلات الجنود المدرعة. منذ ١ آب/أغسطس، سجل أكثر من ٤٠ من هذه الهجمات في حلب. وقد استخدمت الطائرات ضد أهداف ومجموعات المتشددين ويتم ذلك باستخدام البنادق من الجو وتسليط الإضاءة على الهدف.

يتمثل الهدف الرئيسي لذلك في إجبار الإرهابيين على الخروج من المدينة بأدنى حد من الخسائر في صفوف المدنيين. ويعرض على المقاتلين إجراء المفاوضات معهم، وقد تم تخصيص ممر خاص في الشمال يؤدي إلى طريق الكاستيلو للذين يخرجون مع أسلحتهم. تنص الاتفاقات الروسية الأمريكية المبرمة في ٩ أيلول/سبتمبر على آلية تضمن للمقاتلين الخروج الآمن تحت إشراف الأمم المتحدة. وتعرض على جميع الذين يريدون العفو عملية مبسطة لتنظيم وضعهم. ويوجد موظفون من مركز المصالحة الروسي في الممر الإنساني وظيفتهم رصد الحالة ومنع المعاملة غير الإنسانية للمقاتلين. وتوفر للمدنيين جميع الوسائل الممكنة لمغادرة المدينة والإفلات من براثن الجماعات المسلحة، غير أن الإرهابيين عملوا على عرقلة هذا الأمر. إننا نشهد محاولات لشن حملة إعلامية تهدف إلى التشكيك في التدابير التي تتخذها الحكومة لطرد الإرهابيين، باستخدام فيديو مزيف أو قديم، ويتواجد البعض منهم في غرب مدينة حلب. وهناك مبالغة في نطاق العمليات ويجري تصوير القصف في الأحياء الجنوبية الغربية المهجورة من المدينة التي جرت فيها أعمال قتالية ضارية لأكثر من شهر، وتم إعدادع في شكل ضربات عشوائية ضد الأجزاء السلمية من شرقي حلب.

أنتقل الآن إلى العملية السياسية، وسوف أتوجه إلى السيد ستافان دي ميستورا، وكذلك، بطبيعة الحال، إلى أعضاء المجلس. لا بد من استئناف العملية السياسية. بصراحة، لا نفهم سبب عدم اتخاذ إجراءات حازمة في هذا الصدد منذ أيار/مايو. وأود أن أعيد إلى الأذهان بأن أول بيان للفريق الدولي لدعم سورية يتضمن النص التالي (صفحة ٩): ”سوف يستكشف المشاركون مع الأمم المتحدة طرائق لتنفيذ وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني ... بالتوازي مع هذه العملية السياسية المتجددة“. وهذا يعني أن استمرار العملية السياسية أحد أخطر الظروف التي يجب أن تكون قد ساعدت على إقرار احترام وقف إطلاق النار.

أود أن أسأل السيد دي ميستورا: هل لكم أن تقولوا لنا من الذي رفض الدخول في محادثات مباشرة كل هذا

الوقت؟ نحن نعرف الجواب. ولكنني أود أن أسمع ذلك منكم. ربما حان الوقت لوقف التقرب من السياسيين غير المسؤولين الذين يتظاهرون بتبنيهم مصالح الشعب السوري. فإن كانوا غير مستعدين للتفاوض، يمكنهم العودة إلى تلك العواصم الأجنبية التي يجدون فيها الملاذ. وعلى ممثلي المعارضة السورية أن يتقدموا ويقولوا إنهم يريدون حقا توجيه بلدهم نحو الخروج من الأزمة، وتعلمون أنه يوجد أشخاص من هذا القبيل.

بطبيعة الحال، تطرقت إلى وقف إطلاق النار. ونود أن نظل موضوعيين في مسألة استئناف المحادثات. وأود أن أشدد مرة أخرى على أنه لا يمكننا مناقشة إحياء وقف إطلاق النار إلا على أساس النهج الجماعي. وهذا يعني أنه ليس نحن الذين يتعين علينا أن نبرهن بصورة انفرادية لأي أحد، بل يتعين على الآخرين إقناعنا برغبتهم الصادقة في فصل المعارضة التي تتعاون مع التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة عن جبهة النصرة. ثم ينبغي حل جبهة النصرة بحيث تصبح المعارضة جزءا من العملية السياسية. وإذا أخفقوا في إقناعنا، سيثير ذلك شكوكنا بأنه تم فعل كل هذا لجس نبض جبهة النصرة. وهكذا، فإن المخرج الوحيد يتمثل في العمل بصورة مشتركة ونزيهة لتمكين جميع الأطراف من تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار بدلا من طرح مطالب انفرادية حول من ينبغي له أن يتقدم ببادرة حسنة نية بأمل أن يحصل على مكافأة بعد ذلك.

السيد ليو جايي (الصين) (تكلم بالصينية): أشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الاعلامية.

إن الاشتباكات في المناطق السورية قيد المناقشة تصاعدت مؤخرا، مما أدى إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين، وقد هوجمت قافلة مساعدات إنسانية تابعة للأمم المتحدة. تشعر الصين بالقلق حيال ذلك. ونأسف لتعرض القوات الحكومية السورية لضربة جوية ومعاناتها من وقوع إصابات، ونأمل من جميع الأطراف المعنية تحسين التنسيق ومنع وقوع حوادث من هذا القبيل مرة أخرى.

لقد مضى حتى الآن على النزاع السوري أكثر من خمس سنوات. وتعرب الصين عن مشاعر التعاطف العميق إزاء معاناة الشعب السوري، ونعتقد أنه لا يجوز أن تستمر تلك الحالة. إن الأولوية في الوقت الحاضر تتمثل في قيام جميع الأطراف في سورية بالعمل نحو التنفيذ الفعّال لقرارات مجلس الأمن بشأن المسألة السورية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يلتمس شتى السُبل لوقف إطلاق النار، والمفاوضات السياسية، وتقديم المعونة الإنسانية، والتعاون في مكافحة الإرهاب، بغية تعزيز إمكانية إيجاد حل للمسألة السورية.

إن الصين تأمل أن يتم بنجاح تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية بين جميع الأطراف السورية، وذلك لإتاحة الفرصة لتحسين الحالة الميدانية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بصورة تعاونية لحث جميع الأطراف في سورية على التنفيذ الفعال للاتفاق من أجل استئناف وقف إطلاق النار.

وكلما كانت الحالة أكثر تعقيدا في سورية، زادت أهمية الحفاظ على الاتجاه العام للتسوية السياسية وإفساح المجال للأمم المتحدة للقيام بدورها كاملا بوصفها القناة الرئيسية للوساطة والاستمرار في دعم جهود المبعوث الخاص دي ميستورا واستئناف محادثات جنيف في أقرب وقت ممكن والمضي قدما بعملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، وذلك لوضع ترتيبات تستوعب جميع المصالح. وينبغي لبلدان المنطقة الاضطلاع بدور إيجابي في تعزيز التوصل إلى تسوية سياسية في سورية.

تصبح الحالة الإنسانية في سورية أكثر وأكثر خطورة مع مرور كل يوم. ويجب على جميع الأطراف في سورية إتاحة إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية بشكل كامل، وضمان وصول الإمدادات الإنسانية في الوقت المناسب وبطريقة آمنة. ويجب على المجتمع الدولي مواصلة زيادة المساعدات

الانسانية المقدمة إلى سورية وذلك للتخفيف من حدة الوضع الإنساني على أرض الواقع وتقديم المساعدة للبلدان المجاورة، ومساعدتها على استضافة اللاجئين.

إن مكافحة الإرهاب عنصر هام للغاية من أجل التوصل إلى أي حل في سورية. وقد أدى الصراع السوري إلى تصاعد وانتشار الإرهاب. وإذا لم نقم باجتثاث جذوره، لن يكون هناك سلام للشعب السوري، ولا أمن لدول المنطقة. ويجب على المجتمع الدولي أن يعمل بحزم لمكافحة جميع القوى الإرهابية التي أدرجها مجلس الأمن في قوائمه، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية. وفي إطار عملية التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، يجب علينا تعزيز تبادل المعلومات الاستخبارية، ومنع ووقف وسائط التواصل الاجتماعي من نشر الفكر المتطرف، ووقف تدفق الإرهابيين وقنوات تمويلهم.

وتبذل الصين جهودا حثيثة لتشجيع التوصل إلى تسوية سياسية في سورية، وقد كثفت جهودها لحث جميع الأطراف على إنهاء الصراع في أقرب وقت ممكن، والتوصل إلى حل سياسي شامل. والصين مستعدة للاضطلاع بدور بناء في تشجيع التوصل إلى تسوية كاملة وعادلة ومناسبة في سورية.

السيد راميريث كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): أكدت جمهورية فنزويلا البوليفارية دائما أن البحث عن حل سلمي وتفاوضي للصراع في سورية يجب أن يستند إلى احترام سيادة ذلك البلد واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية، مع الأخذ في الاعتبار الحكومة الشرعية بوصفها طرفا رئيسيا في هذه العملية. وفي خضم هذا الصراع الدموي الممتد منذ فترة طويلة، قبل اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي أعلنه الرئيسان المشاركان للفريق الدولي لدعم سورية في ٩ أيلول/سبتمبر بترحاب حذر، وهو يهدف إلى تمهيد الطريق أمام تفاهمات أكبر من أجل السعي لتحقيق السلام والاستقرار في سورية.

للأسف، لا بد من القول إن قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام قامت بعمل عسكري في عطلة نهاية الأسبوع الماضي ضد الجيش السوري، مما هدد اتفاق وقف الأعمال العدائية الذي تم التوصل إليه قبل بضعة أيام. إن فنزويلا تدين وتأسف للهجوم الذي لا يمكن تبريره الذي شنته طائرات أمريكية وبريطانية وأسترالية تابعة للتحالف المذكور على مواقع للجيش العربي السوري في ١٧ أيلول/سبتمبر. وأعقب ذلك الهجوم هجوم بري شنه تنظيم داعش في محاولة لتحقيق تقدم ميداني. وخلال الاجتماع الرفيع المستوى بشأن سورية الذي عقد يوم الاربعاء ٢١ أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7774)، قال جون كيري زير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية إن الهجوم تم بالخطأ. وعلينا أن نقول بأنه قوض بشكل خطير اتفاق وقف الأعمال العدائية والثقة الهشة بين الأطراف. وهذا أمر خطير بوجه خاص في ضوء حقيقة، وكما نعلم جميعا، حصار تنظيم داعش لمدينة دير الزور وسكانها البالغ عددهم ٢٥٠ ٠٠٠ نسمة، والتي لا تدافع عنها سوى وحدة عسكرية سورية.

وأعقب هذا الهجوم المؤسف على الفور هجوم آخر ضد قوافل للمساعدات الإنسانية متجهة إلى مدينة حلب، مما أسفر عن مقتل موظفين في المجال الإنساني، تابعين للهلال الأحمر العربي السوري. وكان الهجوم عملا شنيعا ضد العاملين في المجال الإنساني الذين يقومون، في ظروف حرب غير مواتية، بواجب نبيل يتمثل في تقديم المساعدات إلى المدنيين الذين يحتاجون إليها. ونكرر بأنه لا يمكن النظر إلى هؤلاء الناس باعتبارهم أهدافا عسكرية، ولهذا السبب، فإن لجميع الهجمات عليهم عواقب جنائية دولية. وعلاوة على ذلك، نأمل عدم استخلاص استنتاجات سابقة لأوانها فيما يتعلق بمرتكبي هذا الهجوم، وأن يجري التحقيق في الوقائع بشكل شامل.

ودون أدنى شك، أدى هذان الحدثان المؤسفان إلى تصعيد الصراع وإلى شن هجمات على كلا الجانبين. يضاف إلى كل ذلك المعاناة، وهي الأمر الأهم في بلد تضرر إطاره المؤسسي بالكامل بشدة جراء الحرب التي يشنها عليه الإرهابيون وتحالفاتهم والذين يرفضون قبول الحقائق البديهية. إن أي قرار بشأن مصير سورية وحكومتها أمر متروك فقط وحصرا للشعب السوري، لأنه لا يمكن التوصل إلى حل للصراع والخلافات المرتبطة به، إلا من خلال الحوار والتفاوض السياسيين. ولهذا السبب، فإن المواجهة المسلحة والتدخل الأجنبي مآلهما الفشل، وسيؤديان فحسب إلى إلحاق الضرر بآفاق السلام والاستقرار في المنطقة. وكان ذلك واضحا بشكل مأساوي في الأحداث المروعة التي شهدتها ليبيا والعراق، وهما دولتان شقيقتان، سفكت فيهما الدماء وأصبح حالهما بائسا جراء التدخلات العسكرية وتدخل الحكومات الأجنبية.

وبالنظر إلى أن العدو الرئيسي في المنطقة والبلد هو الإرهاب، يتطلب الالتزام الحقيقي بتحقيق السلام إنهاء المعارضة المعتدلة لعلاقتها المنفعية بتنظيم داعش وجبهة النصرة وجبهة فتح الشام التي أنشئت مؤخرا. وتسعى هذه الأخيرة إلى التغطية على أعمالها الإرهابية عن طريق الوقوف في صف جماعات المعارضة المعتدلة، وذلك لمواصلة تلقي الدعم السياسي والعسكري من بلدان أخرى. ومع ذلك، لا تزال ماثلة في ذاكرتنا الصور الشنيعة للفظائع التي ارتكبتها ما تسمى جماعات المعارضة المعتدلة ضد السكان المدنيين في حلب، على غرار قطع رأس صبي فلسطيني يبلغ من العمر ١٢ عاما وسط مشاعر سادية وضحك وسخرية من جانب مقاتلي ما يسمى المعارضة المعتدلة.

ويتشاطر بلدنا القلق الواسع النطاق إزاء الحالة الإنسانية في سورية. إنها كارثة. وقد حصلت انتهاكات كبيرة للقانون الدولي، وفيما يخص حماية المدنيين في حلب. ونحن نشعر بالقلق جراء الخسائر في الأرواح البشرية ومن أن الحالة الميدانية قد تهدد التقدم المحرز منذ وقف الأعمال العدائية. لكننا نعتقد أن عقد هذه الجلسة الطارئة لمجرد تحويلها إلى دعاية سياسية ضد الاتحاد الروسي والحكومة السورية لن يسهم بأي طريقة كانت في استعادة الثقة بين الأطراف أو التخفيف من حدة الحالة الإنسانية، ناهيك عن دعم الجهود على أرض الواقع من أجل استئناف المفاوضات ووقف إطلاق النار المحتمل.

إننا نعتقد أنه يجب على مجلس الأمن تحمل مسؤولياته الكبيرة في هذا الصراع من حيث الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. علاوة على ذلك، وبغض النظر عن الخلافات بين أعضائه أو مواقفهم الوطنية، يجب على المجلس دعم المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، في جهوده الرامية إلى استئناف المفاوضات السياسية ومواصلة الطريق نحو تحقيق السلام الذي يتضمن الحكومة الشرعية للرئيس بشار الأسد طوال العملية الطويلة والمعقدة برمتها.

وأخيرا، يجب علينا ألا نستسلم لليأس. فلدى الشعب السوري أمل وثقة في الأمم المتحدة للمضي قدما لاستعادة السلام في بلده الذي طالت معاناته.

السيد أبو العطا (مصر): نجتمع اليوم مجددا لإلقاء البيانات وتكرار المواقف المختلفة من الأزمة السورية الممتدة منذ أكثر من خمسة أعوام. وللأسف، فإن هذه الجلسة تأتي على خلفية استمرار الخلافات بين القوى الدولية والإقليمية المؤثرة في الأوضاع على الأرض، وهي القوى التي فشلت حتى الآن في أن تدرك أن الطرف الوحيد الذي يتحمل فاتورة تلك الخلافات هو الشعب السوري والأمهات السوريةت اللاتي يفضلن ترك فلذات أكبادهن إلى مصيرها في أعالي البحار عن بقائها في وطنها.

لقد شهدت نيويورك الأيام الماضية عدة اجتماعات معنية بسورية، سواء في إطار مجلس الأمن، أو في إطار الفريق الدولي

لدعم سورية. واتفق الجميع على نقطتين رئيسيتين هما الأهم على الإطلاق. الأولى هي إدراكنا جميعا أن الحرب في سورية هي حرب بالوكالة، وأن وقف نزيف الدماء يتوقف على تلك القوى المشاركة في العمليات العسكرية، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة. والنقطة الثانية هي أن تنفيذ الاتفاق الروسي – الأمريكي الأخير الخاص بإعادة إحياء وقف الأعمال العدائية هو الفرصة الوحيدة في الوقت الحالي لتحقيق وقف إطلاق النار وبدأ العملية السياسية قبل فوات الأوان.

لن أطيل عليكم لأن تقييم الوضع الحالي أصبح واضحا وضوح الشمس. إلا أنني أود عن أعرب عن أسفي لعدم تمكن قطبي الرئاسة المشتركة لفريق الدعم الدولي من البدء في تنفيذ اتفاقهما. وأعرب كذلك عن اندهاشنا وأسفنا إزاء اختلاف الروايات، بل تناقضها فيما يتعلق بالأحداث على الأرض في هذه المرحلة الفاصلة رغم أن الولايات المتحدة وروسيا تمتلكان الإمكانيات والتقنيات الحديثة اللازمة لمراقبة الأوضاع على الأرض.

ومن ثم فإنني أدعو مجددا روسيا والولايات المتحدة لتنحية روح التنافس والخلافات السياسية جانبا وتحمل مسؤولياتهما والتركيز على دعم تنسيقهما الثنائي لتنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية بعيدا عن المزايدات والتراشقات الإعلامية التي يستغلها البعض لمزيد من إشعال الأوضاع والانقضاض على بارقة الأمل المتبقية في العملية السياسية.

كما أدعو جميع القوى التي ندرك جميعا أنها قادرة على التأثير في أطراف النزاع ومجريات المعارك إلى دعم تنفيذ الاتفاق الروسي – الأمريكي في إطار من حسن النوايا، وأدعو المبعوث الدولي ستافان دي ميستورا إلى الترتيب لبدء المفاوضات المباشرة بين الأطراف السورية في أقرب وقت ممكن من دون الاستسلام لأية شروط مسبقة لأي من الأطراف.

أفيقوا جميعا، فإن مئات الآلاف قتلوا والملايين شردوا؛ ولقد حان الوقت لأن يفكر الجميع في المصلحة العليا للشعب السوري بعيدا عن المصالح الضيقة والطموحات السياسية وبمعزل عن الاستقطابات الخارجية التي لم تعبأ يوما بمصير سورية ومزقت البلد بين الطائفية والعرقية ومصالح الجماعات المسلحة وفتحت المجال للتنظيمات الإرهابية لتتغلغل في سورية وتفرض سطوتها عليها وتملي إرادتها على مستقبلها.

السيد أويارثون مارتشيسي (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أشكر فرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. فقد كان ضروريا أن يجتمع مجلس الأمن اليوم، بالنظر إلى الحالة المتردية. إننا نشهد الموجة الأشد كثافة من الغارات الجوية منذ بدء الحرب في سورية. وأشكر السيد ستافان دي ميستورا على عمله وعلى رفضه التخلي عن مهمته.

ولا يمكن لرسالتنا الأولى إلا أن تكون إدانة شديدة للهجمات الوحشية التي حدثت في الأيام الأخيرة. فرفض نظام الأسد وقف الأعمال العدائية وإعلان عزمه الاستيلاء على شرقي حلب من خلال العمل العسكري يخالف كل قرارات مجلس الأمن بشأن هذا النزاع. وتقع على المجتمع الدولي مسؤولية اتخاذ تدابير عاجلة، في مواجهة هذا التحدي. ويتوقف الأمر الآن على أعضاء مجلس الأمن الذين لهم تأثير مباشر على حكومة الأسد، والاتحاد الروسي على وجه الخصوص، لوضع حد لتصاعد العنف في حلب. وعلى الرغم من الطابع الخطير جدا للحالة، تواصل إسبانيا الاعتقاد بأنه لا يزال من الممكن إيجاد مخرج من هذا النزاع بالوسائل الدبلوماسية: فنحن نتفق مع ستافان.

وهناك ثلاث خطوات رئيسية يتوجب علينا نحن – الفريق الدولي لدعم سورية ومجلس الأمن – أن نركز جهودنا عليها: أولا، ضمان وقف إطلاق النار؛ ثانيا، ضمان وصول

المساعدات الإنسانية؛ وثالثا، تهيئة الظروف اللازمة لاستئناف وساطة الأمم المتحدة. ولذلك، تؤيد إسبانيا الاقتراح المقدم من الولايات المتحدة بوضع حد للغارات الجوية. فما زلنا على ثقة بأن ذلك يمكن أن يكون أساسا لاتفاق جديد بين الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية.

إننا نؤيد ذلك الاقتراح في المقام الأول، لأننا نعتقد أن أولويتنا ينبغي أن تتركز على المجتمع الإنساني، الأمر الذي يتطلب الحد الأدنى من تدابير الثقة بحيث يمكن استئناف إيصال المعونة إلى حلب. ولكننا نؤيده كذلك لأننا ندرك أهمية فصل المعارضة من الجماعات الإرهابية. وكما أكد وزيرنا للشؤون الخارجية والتعاون، السيد غارسيا مارغايو، هنا قبل بضعة أيام (انظر S/PV.7774)، من المهم رسم خط فاصل، والتوضيح للمعارضة بأن الوقت قد حان لأن تتخذ قرارا وأن تحدد على أي جانب تقف من دون أي غموض.

وإننا مستعدون للنظر في الخيارات المتاحة لتحسين الإشراف على وقف الأعمال العدائية على النحو الذي اقترحته فرنسا. بيد أن الأمر الأكثر إلحاحا هو وضع حد للقتال، وبخاصة الهجمات العشوائية ضد المدنيين، وحصار المواطنين غير المشاركين في النزاع وتدمير المباني والهياكل الأساسية الحرجة اللازمة لبقاء سكان حلب.

وأختتم بياني بالإشارة إلى الهجوم على قافلة الأمم المتحدة/الهلال الأحمر العربي السوري في ١٩ أيلول/سبتمبر. فهذا ليس مجرد هجوم خطير آخر ضد المدنيين مؤخرا فحسب، بل إنه كذلك انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني لا يمكن أن يمر من دون عقاب. وسوف نتابع باهتمام نتائج التحقيق الذي فتحه الأمين العام من أجل المطالبة بالمساءلة بالقدر الكافي.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر المبعوث الخاص دي ميستورا على إحاطته الإعلامية وعلى عزمه المعلن عدم التخلي عن مهمته، الأمر الذي يحظى فيه بدعمنا الكامل.

ويؤسفنا جدا عقد هذه الجلسة بسبب تطور سلبي من هذا القبيل للأحداث في سورية، مع انهيار اتفاق وقف إطلاق النار وتجدد الغارات الجوية والقتال العام في مدينة حلب.

ولا يمكن أن نغالي بالحديث عن الآثار المدمرة على السكان المدنيين المترتبة على التصعيد الأخير للقتال. ويؤسفنا أشد الأسف أن الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لم يتمكنا من تنفيذ اتفاقهما المنسق على وقف الأعمال القتالية والعمل معاً ضد المجموعات الإرهابية النشطة في سورية على نحو فعال.

ونحن نشاطر معظم أعضاء المجلس الشعور بالإحباط. وكنا نظن أن فريق الدعم الدولي لسورية سيكون آلية أكثر فعالية لقيادة عملية السلام السورية. ومع ذلك، يبدو أن الأطراف الرئيسية في الفريق تسعى إلى عملية دبلوماسية تتداعى مصداقيتها ميدانياً في سورية وهنا في الأمم المتحدة وفي نظر الرأي العام العالمي.

كما أن القلق من أن بعض جماعات المعارضة الرئيسية تتعاون مع منظمات إرهابية معروفة مشروع تماماً. ولا بد من التمييز بينهما. ومع ذلك، لا يمكن التغاضي عن الهجمات العشوائية على المناطق والمنشآت المدنية، بغض النظر عن وجود المقاتلين الإرهابيين في تلك المناطق من عدمه. ومن الواضح أيضاً أن هناك عناصر تسعى إلى تقويض الجهود الرامية إلى وقف الأعمال القتالية وتقديم المساعدات الإنسانية. ونرى أنه قد آن الأوان للولايات المتحدة وروسيا لإشراك أطراف رئيسية معنية أخرى، بما في ذلك أعضاء مجلس الأمن، في عملية المفاوضات بشأن طرائق اتفاق وقف إطلاق النار بغية إيجاد حل طويل الأمد وأكثر فعالية للشواغل الرئيسية التي أدت إلى تعثر العملية حتى الآن.

إن الجمهورية العربية السورية لا يمكن أن تظل مسرحاً للمنافسات الدولية والحرب بالوكالة بين القوى الإقليمية والدولية. والتداعيات السياسية والإنسانية للنزاع السوري ستظل تطارد أجيالاً مقبلة على الأرجح ما لم يتم التوصل إلى حل في الوقت المناسب. ونظراً للنتائج السيئة للغاية التي أسفرت عنها المفاوضات السرية الثنائية سعياً للتوصل إلى حل نهائي للأزمة، فإننا نطالب بقوة باتباع نهج أكثر انفتاحا وشمولاً من أجل إنقاذ فرص السلام والمصالحة وإيصال مواد الإغاثة الإنسانية للسكان المدنيين الذين تشتد حاجتهم إليها، لا سيما في مدينة حلب.

أخيراً، ورغم شعورنا بالإحباط، نحن مستعدون وراغبون في الانضمام إلى مجلس الأمن في الاستجابة للنداء الذي وجهه السيد دي ميستورا إلى المجلس للضغط من أجل وقف العنف وتوقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة أسبوعياً للسماح بتقديم المساعدة الإنسانية والإجلاء الطبي والحث على التزام قوي من جانب الرئيسين المشاركين لفريق الدعم الدولي لسورية لإنقاذ اتفاق وقف الأعمال القتالية.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): من خلال عقد جلسة اليوم الطارئة هذه في يوم أحد، أنت يا سيدتي تناشدين ضميرنا الجماعي أن يتحرك. فبعد أربعة أيام من الاجتماع الرفيع المستوى الذي نظمه بلدكم هنا، ها نحن نجتمع مرة أخرى هنا بناء على طلب مشترك من فرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وأشكرهم على هذه المبادرة، للنظر مرة أخرى في الوضع غير المحتمل للشعب السوري، الذي وقع ضحية نزاع لا يملك سيطرة عليه بالمرة. وأشكر المبعوث الخاص للأمين العام، السيد ستافان دي ميستورا، على المعلومات المستقاة بصورة مباشرة التي قدمها إلينا وعلى التزامه بالاستمرار في عمله، رغم الدعوات التي تطالبه بالاستقالة.

لقد أعلن رئيس السنغال هنا قبل أربعة أيام (انظر S/PV.7774) أن ما يحدث في سورية أمر لا يمكن احتماله. وعلى الرغم من توالي الاجتماعات والمفاوضات والقرارات، تحت قصف القنابل تزهق أرواح البشر وتدمر المنازل والأسواق والمدارس ومراكز الرعاية الصحية في انتهاك لكل القواعد الإنسانية الدولية. وعلى الرغم من الجهود المشكورة والنوايا الحسنة للمنظمات الإنسانية، فإن شعباً برمته يعاني وبلداً بأكمله ينهار جنباً إلى جنب مع اقتصاده وتراثه الثقافي الثري المتعدد الطوائف. هنا، وقبل أربعة أيام، تساءل رئيس جمهورية السنغال إلى متى يمكن أن يستمر هذا الوضع. ووقف الأعمال القتالية الذي انطلق من خلال القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، والذي كان أساسياً في إيصال المساعدة الإنسانية في الوقت المناسب وإعادة إطلاق العملية السياسية، يجري تقويضه الآن بشكل خطير.

علاوة على ذلك، فإن الأمل الذي عقدناه على اتفاق وقف الأعمال القتالية الذي تم التوصل إليه مؤخراً بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، الرئيسان المشاركان لفريق الدعم الدولي لسورية – الذي وفر ممرات آمنة للمساعدة الإنسانية ونسق العمل ضد الجماعات الإرهابية، وخاصة جماعة الدولة الإسلامية وفتح الشام، جبهة النصرة سابقا، قد تبدد في نهاية المطاف جراء الهجوم الواسع النطاق على شرق حلب. وفي الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢١ أيلول/سبتمبر، حثت السنغال الرئيسين المشاركين لفريق الدعم الدولي على ضمان الحفاظ على وقف إطلاق النار. والوفد السنغالي يكرر دعمه لإنشاء مركز قيادة مشتركة لمراقبة الموقف مادام وقف إطلاق النار قائماً.

وفي ضوء خطورة الوضع في سورية، وخصوصا في حلب، فإن السنغال مقتنعة الآن أكثر من أي وقت مضى بأن السلام في سورية يجب أن يكون مدعوما بالاحترام الصارم

للقانون الإنساني الدولي. ولذلك، فإننا نؤيد التوصيات الثلاث التي قدمها المبعوث الخاص للأمين العام، السيد دي ميستورا: حماية البنية التحتية المدنية، وتوقف الأعمال القتالية لمدة ٤٨ للسماح بتقديم الإغاثة الإنسانية، والتفويض بالإخلاء الطبي. وقد أبلغنا أيضاً بأن عدداً من الشاحنات المحملة بمواد الإغاثة جاهزة وتنتظر الإذن بالتحرك للداخل.

لذلك، فإننا نحتاج إلى إجماع قوي ودائم بين الأطراف في مجال مكافحة الإرهاب، العدو المشترك للمجتمع الدولي. ومادام المجلس منقسماً وفريق الدعم الدولي لسورية في مأزق، سوف يستمر ازدهار المنظمات الإرهابية في سورية، واجتذاب عدد متزايد من المقاتلين الإرهابيين الأجانب وجعل ذلك البلد ملاذاً آمناً للجماعات الإجرامية. وفي ضوء هذه الملاحظة المؤسفة، يكرر الوفد السنغالي الإعراب عن ثقته الكاملة في جهود السيد دي ميستورا الدؤوبة للتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية. فالحرب ليست خياراً.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): بينما نتكلم نحن هنا، يستمر سقوط القنابل في حلب. ولا يزال الأطفال والنساء والشيوخ يموتون. وحماية المدنيين، التي ندعي دائماً أنها مسؤولية أساسية للدولة، تبدو بغير فعالية عملياً اليوم إذا نظرنا إلى تصاعد الأحداث الجاري في حلب.

إن ما يحدث ليس إلا مجزرة.

وهذا هو ما يحدث عندما يتم إسقاط القنابل على السكان المدنيين والمرافق الطبية والمدارس. وليس هناك ما يبرر وقوع مذبحة – لا شيء على الإطلاق. وكنا نظن أننا قد نتمكن من الحصول على قسط من الراحة في عطلة نهاية الأسبوع بعد أن ودعنا وفودنا، لكن تم استدعاؤنا الليلة الماضية إلى هذه الجلسة. ونحن الآن نتساءل، ماذا سيفعل المجلس من أجل سورية؟ ماذا ستكون نتيجة مداولاتنا في مواجهة هذه الحالة المروعة؟

وللأسف، توصلت إلى استنتاج مفاده أنه مهما نقول في كلماتنا كي نعرب عن ازدرائنا ونكرر التأكيد على مواقفنا بشأن الحالة – ويمكنني تكرار دعوتنا إلى التمسك بالقانون الإنساني وحماية المدنيين في خضم أهوال الحرب وإلى كل قطاع لتحمل مسؤوليته – إذا استمر القصف المريع على منطقة شرق حلب وسكانها المدنيين، فإن البشر هناك لن ينتهي بهم الحال في أيدي الإرهابيين، بل إنهم ببساطة سيبادون. وأود أيضا أن أكرر دعمنا للسيد ستافان دي ميستورا. وعندما أتكلم أنا وزملائي في جنيف عن ستافان، دائما ما نشير إليه باعتباره بطلنا الدائم. ويأسرنا ثباته وتفاؤله الذي يستعصي على الفهم.

(تكلم بالإنكليزية)

إنه بطلنا دائما، ولكنه ليس بطل خارق. وإذا كان بإمكان ستافان أن يحرز تقدما بمفرده وإذا كان بإمكان عضوين في مجلس الأمن – ونقول هذا بصراحة تامة وأنا أشير إلى الولايات المتحدة وروسيا – استئناف المحادثات والتمكن بطريقة ما من استعادة العملية، فإنه يمكن لوفد بلدي وآخرين دعم ذلك.

ومرة أخرى، نحث الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على محاولة الاجتماع كما فعلا في مرات عديدة في الماضي لاستئناف العملية. فمن دونهما، سيستمر إسقاط القنابل وسيظل الناس يموتون وستستمر الحرب نفسها – ونحن نعلم أن الحروب يمكن أن تبقى بلا نهاية – وسيستمر الرعب. ونرى أن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة كليهما قد تصرفا بحسن نية خلال عملهما معا. ونرى أن أشياء كثيرة قد حدثت على طول الطريق لتفرقهما. ومع ذلك، واقتداء ببطلنا الدائم، نطلب أن يظهرا مستوى مماثلا من الثبات وأن يواصلا العمل معا لأنهما سيجدان قطعا الدعم من جانب الغالبية العظمى من أعضاء المجلس للمساعدة على استعادة السلام تدريجيا في سورية وتوفير ما يشبه الحياة الطبيعية لشعبها.

السيد إبراهيم (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيسة على عقد جلسة اليوم لنناقش مجددا تطورا مروعا آخر.

إن آخر تحديث قدمه السيد ستافان دي ميستورا يرسم صورة قاتمة للتحديات التي نواجهها في سورية. فقبل أربعة أيام فقط، تلقينا رسالة قوية وواضحة من الأمين العام في هذه القاعة تحديدا (انظر S/PV.7774)، تسلط الضوء على فشلنا الجماعي في سورية. وأذكر بأن جميع أعضاء المجلس، وحتى الممثل السوري، أعربوا عن الأمل والدعم لاتفاق ٩ أيلول/سبتمبر المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا. واتفق الجميع في القاعة على أنه لا وجود لحل عسكري للنزاع. ونحن جميعا متفقون على ضرورة التقيد بوقف الأعمال العدائية والامتثال للقانون الدولي وحماية المدنيين والسماح بمرور الإمدادات الإنسانية.

وللأسف، ففي اللحظة التي اعتقدنا فيها أن الأمور لا يمكن أن تزداد سوءا في سورية، كنا مخطئين بصورة بالغة. فها نحن مصدومون مرة أخرى جراء الضربات الجوية العنيفة ضد المدنيين في حلب، والتي نُفذت باستخدام الأسلحة الحارقة والقنابل الخارقة للتحصينات. لقد قتل وجرح مئات الأشخاص، معظمهم من الأطفال. وحوصر الرضع والأطفال تحت الأنقاض وماتوا سحقا. وهناك قرابة مليوني شخص تُركوا يائسين مع انقطاع إمدادات المياه الجارية عنهم نتيجة تدمير محطة ضخ المياه الرئيسية في المدينة، مما يعرض الأطفال تحديدا لخطر الإصابة بالأمراض المنقولة عن طريق المياه.

وتدين ماليزيا التصعيد العسكري الأخير في حلب، والذي يشكل انتهاكا سافرا لوقف الأعمال العدائية المتفق عليه ويقوض بشكل خطير اتفاق ٩ أيلول/سبتمبر. وتقضي الأعمال العدوانية الأخيرة على أي تأويل للشك من جانبنا لصالح الأطراف المتنازعة. وتثير أسئلة حول مدى التزامها وإخلاصها في التمسك بالتزاماتها المتعلقة بوقف الأعمال العدائية.

وتدعو ماليزيا الأطراف المتنازعة إلى عدم إغفال السلام وإلى اغتنام كل فرصة متاحة لتأكيد الالتزام مجددا على وجه السرعة باتفاق ٩ أيلول/سبتمبر، لا سيما الاتفاق على وقف القتال. وأؤكد مجددا على طلبنا بأن تحترم الأطراف المتنازعة القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك فيما يخص توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق وحماية المدنيين والبنى الأساسية المدنية، بمن في ذلك الأطفال وعمال الإنقاذ أو الإغاثة والمدارس والمستشفيات. كما أردد دعوة الأمين العام إلى إجراء تحقيق مستقل في مختلف الأفعال الوحشية ضد المدنيين التي قد تشكل جرائم حرب، والمساءلة عليها.

وفي الختام، تنظر ماليزيا بعين الرضا إلى مبادرة فرنسا المتعلقة بإنشاء آلية رصد موثوقة وفعالة لمراقبة وقف إطلاق النار وإمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، وتقديم تقارير عن ذلك. وتقف ماليزيا على أهبة الاستعداد للمشاركة البناءة في ذلك الاقتراح. وفي هذه المرحلة، يجب ألا نفقد الأمل. ويجب ألا نيأس. إننا بحاجة إلى تجاوز الإدانات اللفظية أو التصريحات على وجه الاستعجال، وبحاجة إلى اتخاذ إجراءات فعالة وملموسة يمكن أن تحدث تغييرا في حياة الآلاف من السوريين على أرض الواقع.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر وفود الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا على المبادرة بعقد جلسة اليوم، وأن أشكر الرئاسة على الاستجابة الفورية لطلب هذه الوفود. كما أننا ممتنون للمبعوث الخاص ستافان دي ميستورا على تقييمه الصريح وشجاعته.

إن التطور الأخير للأحداث مقلق للغاية، لا سيما في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد في الأسبوع الماضي بشأن سورية في هذه القاعة عينها (انظر S/PV.7774). وندين قرار دمشق وحلفائها بشن هجوم على شرق حلب. فهو انتهاك صارخ لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة

وآخر ترتيبات جنيف. وأوكرانيا غير مطلعة على كل تفاصيل أحدث جولات المفاوضات بين جميع الأطراف المعنية بالمسألة السورية. بيد أن ما يهم في هذه الحالة هو حقيقة أن الإجراءات التي اتخذها النظام السوري وحلفاؤه تتعارض مع جوهر القانون الدولي الإنساني. فهي تنتهك كل المبادئ الأساسية للكرامة الإنسانية. فهل هذه هي الحالة التي يستعد مجلس الأمن لقبولها باعتبارها حقيقة من حقائق الحياة، أم أنه شيء يمكن للمجلس في نهاية المطاف أن يتحلى بالشجاعة لمواجهته؟ ويتوقف الخيار الأخير، بطبيعة الحال، على توفر الإرادة السياسية لدى اثنين فقط من أعضاء المجلس، أولا وقبل كل شيء، على روسيا.

لقد قتل أكثر من ٢٠٠ مدني وجرح ٣٠٠ آخرون في الثماني وأربعين ساعة الأخيرة جراء القصف الجوي والبري المستمر على منطقة شرق حلب المحاصرة. الأمر الذي يوضح النوايا الحقيقية لبشار الأسد وحلفائه الروس وما من شك في أن أعداد الضحايا هذه ليست نهائية. ونحن نتفق مع ما صرح به الأمين العام أمس بشأن الحالة في سورية. كما نشعر بالهلع إزاء التصعيد العسكري الذي تقشعر له الأبدان في حلب. ويبدو أن البيان الأخير الصادر عن الوفد السوري في الجمعية العامة والذي جاء فيه أن، الانتصار كان أكبر لأن الجيش السوري يحرز تقدما في الحرب على الإرهاب (انظر A/71/PV.16)، خبيث على نحو خاص وذو دلالات خاصة.

وتلقي المعلومات المتاحة عن استخدام أسلحة حارقة وذخائر متقدمة، مثل القنابل الخارقة للتحصينات، في القتال الدائر حول حلب المزيد من الضوء على المشاركة الروسية المدمرة. ولطالما أعرب وفد أوكرانيا مرارا طوال العام عن تحفظات وشكوك حيال الطابع الحقيقي للمشاركة الروسية في النزاع السوري. وقد ثبت في مناسبات متكررة أننا على حق، وهو أمر – بالمناسبة – لا يجعلنا سعداء.

وفي هذه الحالة، كان ليَسُرّنا أن نكون قد أخطأنا. ولن أكرر ما قلناه في مناسبات عديدة. ما أود أن أقوله هو أن أي أمل في التوصل إلى ترتيبات عملية مع روسيا ونظام الأسد في هذه اللحظة أمر في غير محله. وما دام هذان الطرفان متمسّكين بحزم بالحل العسكري، فإن أي توقف في القتال، وأي اتفاق لوقف إطلاق النار، وأي تردد سياسي أو تفسير غير مبرر للشك لصالحهما سيُستغل بلا رحمة من جانب الصقور في دمشق وموسكو لتحسين مواقعهما العسكرية وتعزيز مواقفهما التفاوضية.

وبينما نتكلم، أكملت روسيا نشر طائراتها الحربية الإضافية في سورية وهي من طراز سوخوي سو – ٢٥ المصممة للدعم الجوي عن قرب. ودعونا أيضاً ننقل رسالة واضحة إلى أولئك الذين يخططون لاستعادة السيطرة على شرقي حلب. إن الفكرة القائلة بأن انتصار النظام من شأنه أن يؤدي إلى إنفاذ الاستقرار في سورية هي تخيّل خطير. إن إنفاذ ما يسمى بسيناريو غروزني في سورية غير ممكن ولا مستدام. وأود أن أذكّر المجلس بأن غروزني هي عاصمة الشيشان، وهي المدينة التي سواها الجيش الروسي بالأرض في عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥ في أثناء حرب الشيشان الأولى. وفي تلك الأيام، اعتاد القادة العسكريون الروس على القول بأن هذا يهدف إلى إجبار الإرهابيين على الخروج من المدينة بالحد الأدنى من الإصابات في صفوف المدنيين. هذا يبدو مألوفاً، أليس كذلك؟ وإذا كان أن نستقي العِبر من التاريخ القريب، فلا توجد آفاق للحل العسكري في سورية. وسيتعيّن على الذين يرون خلاف ذلك أن يواجهوا عواقب أفعالهم في ساحة المعركة والساحة الدولية على حد سواء. فهل يستحق هذا إزهاق المزيد والمزيد من الأرواح السورية؟ أشك في ذلك.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. أود أيضاً أن أعرب

عن تقديري للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد ستافان دي ميستورا على إحاطته الإعلامية المفصلة. كان الأسبوع الماضي، الأسبوع الذي يبدأ في ١٩ أيلول/سبتمبر، الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وكان ينبغي أن يكون انفراجاً للأزمة في سورية. لقد سبق وأن رحّبنا بالاتفاق الذي تم التوصل إليه في ٩ أيلول/سبتمبر بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

وتوقعنا أن يتيح ذلك الحدَّ من العنف وتوسيعَ نطاق وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق واستئنافَ العملية السياسية. وبدلاً من ذلك، بدأ الأسبوع الرفيع المستوى هذا العام بأنباء مفزعة من أورم الكبرى في ريف حلب. لقد هوجم مستودع للهلال الأحمر العربي السوري وقافلة مساعدات للهلال الأحمر والأمم المتحدة. وتتقدم اليابان بخالص تعازيها لأسر جميع العاملين في المجال الإنساني الذين قتلوا أثناء القيام بعملهم القيّم في سورية. وتدعو اليابان الأمم المتحدة للتحقيق في هذا الحادث وإلى نشر النتائج للجمهور. وعلاوة على ذلك، تدعو اليابان جميع الأطراف المعنية إلى ضمان أمن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية الذين يشاركون في تقديم المساعدة الإنسانية في سورية.

وقد أفادت الأنباء بأن نتائج تصعيد القتال في حلب خلال الأيام القليلة الماضية كانت مدمرة للغاية. ونعرب عن عميق قلقنا إزاء الحالة على أرض الواقع. ويجب تحقيق الحماية وإمكانية الوصول على وجه السرعة. وسيجري اختبار خطير جدا لوصول المساعدات الإنسانية يوم الإثنين. فالقوافل الإنسانية التي من المقرر أن توصل المساعدات إلى شرقي حلب تقف مكانها على الحدود التركية – السورية، ولكن الإمدادات الغذائية ستنتهي صلاحيتها قريباً. ونحث بقوة الحكومة السورية وجماعات المعارضة وجميع الدول التي لها تأثير عليها بالعمل على تمكين هذه الشاحنات من الدخول إلى شرقي حلب.

ونتشاطر جميعاً الرأي القائل بأن لا شيء سيخفف من حدة هذه الحالة المدمرة سوى وقف إطلاق النار الفوري. ومن دون وقف إطلاق النار، لن تتحقق أبدا زيادة وصول المساعدة الإنسانية، وحماية المدنيين، واستئناف العملية السياسية. والأمر الهام الآن هو إعادة الاتفاق المبرم بين روسيا والولايات المتحدة إلى المسار الصحيح. وفي ضوء الاشتداد البشع للقتال والحالة الإنسانية الكارثية، يجب علينا أن نتغلب على خلافاتنا ونتوحد لوقف هذه المأساة الرهيبة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة نيوزيلندا.

كما ذكّرنا زميلنا من السنغال، لم تمضِ سوى أربعة أيام منذ أن عقد رئيس وزراء بلدي اجتماعاً في هذه القاعة (انظر S/PV.7774)، اتفق فيه القادة على عدد من النقاط. واتفقوا على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للنزاع السوري. واتفقوا على الحاجة الملحة إلى وقف القتال وبذل جهود مشترك لضمان الترتيب المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا بشأن العودة إلى وقف الأعمال العدائية. وقد اتفقوا على أن الشعب السوري قد عانى الكثير وأن وصول المساعدة الإنسانية بشكل كامل ودون عراقيل للمحتاجين إليها أمر ضروري، واتفقوا على الحاجة إلى تهيئة الظروف لاستئناف المحادثات السياسية.

لم يتفق قادتنا على كل شيء مُدّعين وجود حلول سهلة ولكنهم وافقوا، على الأقل، على هذا القدْر. ولذلك نجد أنفسنا مرة أخرى مع الأسف الشديد في هذه القاعة فيما الطائرات السورية، التي أفيد أنها مدعومة من روسيا، توقع المذابح في شرقي حلب. وهذه الأعمال، التي تفيد التقارير بأنها تشمل استخدام الأسلحة المحرقة وغيرها من الأسلحة العشوائية، تبعث على القلق وتظهر تجاهلاً تاماً لأثرها المدمّر على المدنيين. ولكن أكثر ما هو مفزع في الأمر هو أن هذه

الأعمال تحطّم أي آمال متبقية كانت لدينا للحفاظ على وقف الأعمال العدائية وإعادة عمليات السلام إلى المسار الصحيح.

وكما أوضح رئيس وزراء بلدي في هذه القاعة قبل بضعة أيام، فإن الكلمات وحدها لا تكفي. وعلى جميع الذين يدّعون دعمَ السلام أن يدعموا أقوالهم بالأفعال. ويطالب وفد بلدي بأن تُوقف الحكومة السورية فوراً قصف المدنيين، وأن تُظهر التزاماً حقيقياً بتحقيق السلام عن طريق التفاوض، ونناشد جميع الجهات الملتزمة التزاماً حقيقياً بحل سياسي أن تفعل الشيء نفسه، ولا سيما من لهم أكبر نفوذ على الحكومة السورية.

وأتكلم بصفة خاصة عن الذين يمكّنُ دعمُهم السياسيُ والماديُ الحكومة السورية من القيام بأفعالها الحالية. ويقوّضُ هذا الدعمُ أي آفاق متبقية لعملية السلام ويدمّرُ حياة الأبرياء تحت ستار مكافحة الإرهاب. ويتعينُ على الحكومة السورية منع طائراتها من التحليق، وكبح جيوشها، والوفاء بالتزاماتها بموجب القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦). إن نيوزيلندا تناشد حكومة روسيا، وإيران أيضاً، إذا كانتا جادتين بشأن السلام، فينبغي لهما أن تبذلا كل ما في وسعهما في الأيام المقبلة لوقف القتال ومنح الترتيب المبرم بين الولايات المتحدة وروسيا فرصة. وندرك أنه تقع على عاتق المعارضة أيضاً مسؤوليات.

ويجب على جميع الجهات التي لها نفوذ على المعارضة أن تشجعها على احترام وقف إطلاق النار، وأن تنأى بنفسها عن الجماعات الإرهابية. ومع ذلك، فما تفعله الحكومة السورية وحلفاؤها هو جعل هذا النأي بالنفس أصعب وإطالة أمد الحرب. وينبغي لجميع المعنيين بسورية التمعّن في أنفسهم والتساؤل عما إذا كانوا يعتزمون أن يكونوا متعاونين حقاً في البحث عن السلام. ولذلك ننضم نحن أيضاً إلى أعضاء المجلس الآخرين في تقديم دعمنا الكامل لمطالب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا، ونداءاته الموجهة إلى المجلس لوقف الأعمال العدائية، ووضع حماية المدنيين على سبيل الأولوية، وتحقيق الهدن التي مدتها ٤٨ ساعة وعمليات الإجلاء الطبي.

ونعرب عن إعجابنا بتصميم السيد دي ميستورا واقتناعه بأنه يمكن تغيير مسار الأحداث الراهن. وبالنسبة لنيوزيلندا، فإننا سنبذل كل جهد ممكن لإيجاد أرضية مشتركة في المجلس لاتخاذ إجراءات لإنفاذ وقف الأعمال القتالية في سورية، كما طلب منا. فلن يستفيد أحد من استمرار هذا النزاع، واستمراره ليس في صالح المدنيين السوريين تحديدا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (سورية): أحد الزملاء من الدول الثلاث التي دعت إلى عقد هذه الجلسة، وهو الممثل الدائم لبريطانيا، تطرق إلى بلادي بالقول إن سورية منكسرة وتشرف على الموت. وأود أن أطمئنه إلى أن بلادي لم تنكسر ولن تنكسر. وأن ما قاله إنما يرقى إلى حلم إبليس في الجنة. اضغاث أحلام لا تعني أبدا ولا تعكس أبدا ثقل دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن.

أما الممثلون الثلاثة معا، فكأنهم كانوا يعيدون اكتشاف العجلة عندما قالوا إن الحكومة السورية تسعى إلى استعادة مدينة حلب. تخيلوا حجم هذا الاكتشاف الهائل الذي توصل إليه ممثلو ثلاث دول دائمة العضوية في مجلس الأمن. وكأن حلب مدينة في جيبوتي أو في أفغانستان أو في البرازيل. وأنا أطمئنهم أيضا إلى أن الحكومة السورية ستستعيد حلب كاملة. وإذا كانت الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية لديها عاصمة واحدة فبلدي لديها عاصمتان: دمشق وحلب.

لو أن شكسبير ورواد مسرح العبث جون جينيه وأداموف وكافكا وكيرغيغارد وجورج شحاده عادوا إلى الحياة مجددا

اليوم لكتبوا روائع أدبية عبثية أجمل بكثير مما كتبوه في وقتهم. لأن هؤلاء الأدباء ما كانوا ليسمعوا كذبا ونفاقا كما سمعه الملك لير في مسرحية شكسبير اليوم. البعض اليوم سار في جنازة القتيل الذي قتله هو وذرف عليه دموع التماسيح. الدول الثلاث التي طلبت عقد الجلسة اليوم أفشلت ثلاث عشرة مرة اعتماد مجلس الامن لبيان رئاسي يدين تفجيرات إرهابية بالسيارات المفخخة أو عبر الأفراد الانتحاريين الانغماسين أو عبر قصف بالخطأ قامت به قواتهم. ثلاث عشرة مرة أفشلت هذه الدول اعتماد بيان رئاسي، مجرد بيان رئاسي، لإدانة عمل إرهابي حدث في سورية. طبعا أفشلوا أيضا محاولات من أصدقائنا في المجلس لاعتماد قرارات تدين الإرهاب. لكن، عندما كان هناك إرهابي فرنسي اسمه محمد مراح يعبث في مدينة تولوز الفرنسية، إرهابي واحد قتلته قوات النخبة الفرنسية بثلاثمائة رصاصة، وحسنا فعلوا. لكننا في سورية وفي الدول الأخرى لم نسمي هذا الإرهابي الفرنسي معارض مسلح معتدل على الإطلاق. وكذلك نفعل بحق الإرهابيين الذين ينشطون في الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. حتى لو تخلت إسبانيا عن الباسك وفرنسا عن كورسيكا وبريطانيا عن اسكتلندا والولايات المتحدة الأمريكية عن كاليفورنيا وتكساس، فإن الحكومة السورية لن تتخلى عن شبر واحد من أراضيها بموجب الدستور وقواعد القانون الدولي.

من جديد ينعقد هذا المجلس بناء على طلب عدد من أعضائه، في محاولة منهم لنجدة المجموعات الإرهابية المسلحة التي تصنفها هذه الدول زيفا بالمعارضة المسلحة المعتدلة، وذلك كلما ظهرت مؤشرات على اندحارها تحت وطأة عمليات الجيش السوري وحلفائه المستمرة، وتناسى بعض أعضاء هذا المجلس صورة الطفل الفلسطيني عبد الله عيسى الذي قطعت حركة نور الدين الزنكي الإرهابية عنقه أمام أعينكم جميعا. هذه الحركة كانت تسيطر مع تنظيم جبهة النصرة الإرهابي على مخيم حندرات للاجئين الفلسطينيين في حلب، في سورية. إننا نعتقد أن دعوة بعض الأعضاء الدائمين لعقد هذه الجلسة هو رسالة من هذه الدول لجبهة النصرة والمجموعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بها مفادها أن الدعم والغطاء السياسي ما زالا قائمين ولن يتوقفا، وأن سلاح الإرهاب للضغط السياسي على الحكومة السورية وحلفائها ما زال ناجعا.

وانطلاقا من المسؤولية الدستورية الملقاة على عاتق الحكومة السورية، كما هي ملقاة على عاتق حكوماتكم أنتم في حماية مواطنيكم من ممارسات المجموعات الإرهابية المسلحة التي عانى منها أهلنا في حلب، أتت العملية العسكرية التي بدأها الجيش السوري وحلفاؤه قبل يومين، أي بعد انتهاء ما سمي بوقف العمليات العسكرية لمدة سبعة أيام بعد فشل ما يسمى بالهدنة. وحرصا من الجيش السوري على حماية المدنيين، دعا المواطنين إلى الابتعاد عن مقار ومواقع المجموعات الإرهابية المسلحة في تلك الأحياء من حلب الشرقية. واتخذ الجيش كافة التسهيلات لخروج المدنيين وتأمين السكن ومتطلبات الحياة الكريمة لهم. وقد شملت هذه الإجراءات حتى المغرر بهم ممن حملوا السلاح ضد الدولة. في المقابل، استمرت المجموعات الإرهابية المسلحة في منع المدنيين من الخروج من حلب الشرقية بهدف استخدامهم دروعا بشرية، ونحن نعرف أنه يوجد الآن في حلب مليونا مواطن، مليون وثلاثة أرباع المليون يعيشون في كنف الدولة في المناطق التي تسيطر عليها الدولة و ٢٧٥ ٠٠٠ يعيشون مرغمين كرهائن بشرية في حلب الشرقية التي يسيطر عليها جبهة النصرة وحلفاؤها.

في ذات السياق، تدين حكومة بلادي استخدام أي أسلحة محرمة دوليا، وتؤكد أن كافة العمليات العسكرية التي يقوم بها الجيش السوري وحلفاؤه على الأرض السورية تراعي ميثاق الأمم المتحدة والقوانين الدولية. كما تنسجم مع قرارات مجلسكم هذا المتعلقة بمكافحة الإرهاب.

تستنكر حكومة بلادي في هذا المجال الاتهامات المفبركة التي يسوقها بعض أعضاء هذا المجلس، ومعهم كبار موظفي الأمانة العامة باستخدام أسلحة محرمة دولية، أو استهداف مدنيين بشكل متعمد. إن هذا النوع من الشهادات المزورة لكبار موظفي الأمانة العامة سيعيد هذه المنظمة الدولية إلى مصير عصبة الأمم. هذا النوع من السلوك غير المسؤول سيُفشل ويسقط هذه المنظمة الدولية.

إنه لمن المستغرب حقا أن ينبري الأمين العام وكبار مساعديه إلى توجيه هذه الاتهامات الباطلة استنادا إلى شهادات مفبركة مصدرها أفراد إرهابيين. في الوقت الذي يستمر فيه بتجاهل حقائق دامغة عن استخدام المجموعات الإرهابية المسلحة، ومن بينها تنظيم داعش، للأسلحة الكيميائية بحق المدنيين والعسكريين السوريين عشرات المرات، وعن استيلاء داعش على معمل لغاز الكلور يقع على مسافة ٤٠ كيلومترا شرق مدينة حلب. وصلتني للتو معلومات مقلقة للغاية مفادها ينوي إرهابيو ما يسمى بحركة أحرار الشام القيام بهجمات باستخدام مواد كيميائية سامة، فسفور أصفر، وتوجيه الاتهام إلى الدولة السورية باستخدام هذه المواد ضد المدنيين. وسيرتدي الارهابيون اللباس العسكري النظامي للجيش السوري، وسينشرون صورا وفيديوهات للعملية بقصد اتهام قوات الجيش السوري. تماما كما يفعلون الآن بتصور الطفل عمران وغيره من الضحايا، ضحايا إرهابهم هم، والترويج لها إعلاميا وابتزازكم وابتزاز الرأي العام العالمي بهذه الصور. المهم أن هذه المواد الكيميائية السامة مخبأة في مكب قمامة شمال مدينة سراقب أيضا، شمال حلب. ويبعد حوالي ٢٠ كيلومترا عن أدلب وبعمق ١٢ مترا تحت الأرض ضمن مستودع يحتوي ٦ براميل من هذه المادة السامية.

بتاريخ ٦ أيلول/سبتمبر الجاري، قبل أسبوعين، قام بزيارة المكان الذي توجد فيه مواد كيميائية سامة من نوع الفسفور الأصفر خبيرتان أمريكيتان ثم غادرتا منه إلى تركيا. هذا الكلام برهن مجلس الأمن. أسوة بعشرات الرسائل الأخرى التي نقلناها إليكم والتي تتعلق باستخدام الأسلحة الكيميائية من قبل المجموعات الإرهابية في بلادي.

إن من يرتكب جرائم الحرب في سورية معروف للجميع، وهو من قتل أكثر من ٢٠٠ مدني في بلدة منبج، ومن قصف مدرسة ابتدائية للصم والبكم في الرقة، ومن قام باستهداف الجيش السوري في دير الزور دعما لإرهابي داعش، ومن قام على مدى سنوات الحرب الإرهابية المفروضة على بلادي سورية بتقديم أشكال الدعم كافة لعشرات آلاف الإرهابيين الذين تم استقدامهم من أكثر من ١٠٠ دولة وفقا لتقارير مجلسكم أنتم.

إن حكومة بلادي هي الأحرس على وقف نزيف الدم السوري وإنهاء معاناة السوريين التي طال أمدها. ومن هذا المنطلق، فقد رحبت الحكومة السورية بالاتفاق الروسي الأمريكي الأخير بشأن مكافحة تنظيم داعش وجبهة النصرة الإرهابيين ومن يرتبط بهما. والفصل بين جبهة النصرة الإرهابي وما يسمي بمجموعات المعارضة المسلحة المعتدلة المعدلة وراثيا. وكذلك إقرار وقف الأعمال العدائية لمدة أسبوع واحد. وفي الوقت الذي التزمت فيه الحكومة السورية وحلفاؤها باتفاق وقف الأعمال العدائية هذه، أوعزت الدول المشغلة للجماعات الإرهابية في سورية لرفض الاتفاق، حيث أعلن فورا ما يزيد عن ٢٠ مجموعة إرهابية مسلحة رفضها للاتفاق، من بين هذه المجموعات العشرين: تنظيم أحرار الشام، وحركة نور الدين الزنكي، وجبهة النصرة. وقد رافقته باستهداف مواقع الجيش السوري على طريق الكاستيلو ومواقع أخرى. وبلغ عدد خروقات المجموعات الإرهابية المسلحة لهذا الاتفاق وقبل نهايته المحددة بسبعة أيام ٣٠٠ خرق، استشهد بسببها ٢٠٠ مدني و ١٥٧ عسكريا، بالإضافة إلى مئات الجرحى. وفي

نية مبيتة لتعطيل هذا الاتفاق ودفنه في مهده للتنصل منه، قام الطيران العسكري لما يسمى بالتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بقصف مواقع الجيش السوري الذي يحارب داعش في منطقة جبل الثردى في مدينة دير الزور. كما قام الارهابيون بسرقة قافلة مساعدات إنسانية وحرقها في ريف حلب. ورافقوا هذه الجريمة كالعادة بحملة إعلامية وسياسية مفبركة لاتهام الجيش السوري وحلفائه بارتكابه. وهي لم تكن المرة الأولى التي ترتكب فيها هذه الجماعات الإرهابية مثل هكذا جريمة فظيعة.

لقد بات أمرا مستهجنا أن يستمر البعض في هذا المجلس، بالإضافة إلى كبار موظفي الأمانة العامة، بمن فيهم الأمين العام نفسه، بمطالبة الحكومة السورية وحلفائها الالتزام بالاتفاقيات وبوقف الأعمال القتالية رغم أن مختلف الأدلة على الأرض كان تثبت، ومنذ البداية، أن الدول التي تدعم الجماعات الإرهابية لم تكن ولن تكون لديها النية ولا الرغبة في إنجاح هذا المسعى. وتجلت هذه الحقيقة في الخروقات التي صدرت من جانب المجموعات الإرهابية المسلحة ومن قبل دول ما يسمى بالتحالف الدولي وبشكل مباشر. والأنكى من ذلك أن الولايات المتحدة تنصلت من الالتزام الأساسي الملقى على عاتقها والمتمثل في الفصل بين تنظيم جبهة النصرة الإرهابي وبين من تصر هي على تصنيفها بأنها جماعات مسلحة معارضة معتدلة. وقد أفشل هذا التنصل كسابقاته كل ما بُذل من جهود جبارة على مدى السنوات الخمس الماضية لإنهاء الحرب الإرهابية المفروضة على بلادي، مما يعكس بشكل واضح غياب الإرادة السياسية لدى رعاة الإرهاب لوقف حمام الدم، وكأن المقصود من ذلك أيها السادة، هو تحييد القوات السورية، وخاصة سلاح الجو السوري، التي تتصدى للإرهاب بدلا من حل الأزمة.

أما آن الأوان بعد أن دخلت الحرب الإرهابية على بلادي عامها السادس أن يتوقف بعض أعضاء هذا المجلس عن الاستمرار في الكذب على نفسهم وعلى الرأي العام، من خلال الإصرار على حماية ودعم ما يسمونه تارة بالمعارضة المعتدلة وطورا بالمعارضة المسلحة المعتدلة، وحينا بالمجموعات المسلحة من غير الدول والذين ليسوا في حقيقة الأمر سوى وجه واحد لعملة واحدة اسمها الإرهاب، وهو إرهاب ارتد على بعض عواصم بلادكم أنتم، بممارساته وإرهابه وفكره المتطرف وذلك بسبب سياسات وممارسات حكوماتكم الخاطئة والمستمرة حتى الآن بحق بلادي. فهل يتجرأ أحد اليوم على أن يقدم لنا الآن من تحت هذه القبة تبريرا للدعم الذي قدمه البعض على مدى السنوات الأربع الماضية والذي تجلى بتقديم مئات الملايين من الدولارات وآلاف الأطنان من مختلف صنوف الأسلحة لتنظيم نور الدين الزنكي الإرهابي الذي قطع رأس الطفل الفلسطيني في مخيم حندرات الذي يتباكون عليه. لقد عرى هذا التنظيم الإرهابي، الذي يدل من اسمه على تبعيته المباشرة للنظام التركي، يوم أمس زيف الادعاءات والحملات السياسية والإعلامية للترويج له ولغيره على أنهم معارضون معتدلون، وذلك بإعلانه الانضواء تحت لواء تنظيم جبهة النصرة الإرهابي.

ستبقى بلادي ملتزمة بما يمليه عليها الواجب الوطني الدستوري في محاربة الإرهاب بجميع أشكاله. وقد بات مليا على بعض أعضاء هذا المجلس وغيرهم في المجتمع الدولي أن يتوقفوا عن استغلال معاناة الشعب السوري التي صنعوها بأيديهم وأموالهم ودعمهم السياسي والعسكري للمجموعات الإرهابية المسلحة. فتسييس الأزمة الإنسانية بهدف تحقيق مآرب بعيدة كل البعد عن الأهداف الإنسانية وعن مصالح الشعب السوري لن يؤدي إلى شيء سوى إطالة أمد الأزمة وزيادة معاناة السوريين وانتشار خطر الإرهاب بما يهدد السلم والأمن والعالميين.

إن التزامنا بمحاربة الإرهاب يسير بالتوازي مع التزامانا بالتوصل إلى حل سياسي يتم عبر حوار سوري – سوري، يقرر

من خلاله السوريون مستقبل بلادهم دون تدخل خارجي. أما الحلول المفروضة من الخارج فهي مرفوضة تماما من قبل الشعب السوري. وهنا، لا بد لي من التأكيد أيضا على أن أي حل سياسي لا يمكن أن يكتب له النجاح إلا بتوفير الأرضية الضرورية والظروف اللازمة لتطبيقه عبر تكثيف جهود محاربة الإرهاب والمضي في عملية المصالحات الوطنية التي نجحت في العديد من المناطق.

وختاما، يجب أن يدرك الجميع أن الحرب الحقيقية على الإرهاب لم تبدأ بعد وأن انتصار الحكومة السورية وحلفائها على الإرهاب آت لا محالة وهذا الانتصار سيصب في صالح تنفيذ قرارات مجلس الأمن الخاصة بمكافحة الإرهاب وفي ضمان السلم والأمن الدوليين. أريد أن أختم بكلمة مفادها أن سلاح الجو السوري قد ألقى اليوم مساعدات عبر الجو لسكان مدينة دير الزور التي أضحت ضحية لإرهاب داعش بعد أن قصف الطيران الحربي الأمريكي قواعد الجيش السوري التي تحمي مدينة دير الزور.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية السيد دي ميستورا للرد على تعليقات أعضاء المجلس.

السيد دي ميستورا (تكلم بالإنكليزية): أود أن أرد على سؤال محدد، طرحه سفير الاتحاد الروسي بمنتهى الدقة والوضوح.

أولا، أود أن أرد بأنني أسترشد ببيان جنيف (S/2012/522، المرفق) وبالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥) سواء في ما يتعلق بجدول الأعمال أو الدعوات. وقد شهدت في الماضي – وهذا هو ردي – رفضا للدخول في محادثات مباشرة نشطة من جانب الهيئة العليا للمفاوضات، التي وضعت شروطا مسبقة. وسألت سفير سورية، الذي كان أيضا ممثل الحكومة السورية في جنيف، عما إذا كان الوفد السوري يريد إجراء محادثات مباشرة في هذه المرة مع الوفود الحالية التي كانت موجودة على الأقل. وقال سفير سورية – وأطلب منه تصحيح كلامي إن كنت مخطئا – إنه لا يريد إجراء مناقشات مع الإرهابيين أو ممثلي الإرهابيين أو المشاركين في الإرهاب. ويمكنني أن أؤكد أنني سأرسل الدعوات والواضح أن العملية السياسية لا يمكن أن تكون رهينة للبيئة الأمنية.

وفي الوقت نفسه، أود أن أذكر بما قيل في هذا الصدد. في ذلك اليوم الخاص – وأنا أعتبر تاريخ ٩ أيلول/سبتمبر يوما خاصا أو بالأحرى أمسية خاصة – حيث جرت مناقشة مطولة ومفصلة جدا بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. وفي ذلك الحين، أدليت ببيان باسم الأمم المتحدة قلت فيه ما يلي:

> ”تأمل الأمم المتحدة أن ييسر تنفيذ هذا التفاهم، ودون شروط مسبقة، تجدد الجهود الرامية إلى إيجاد تسوية سياسية للنزاع يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، على النحو الذي دعا إليه بيان جنيف (S/2012/522، المرفق) والقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وسأشرع تاليا في التشاور مع الأمين العام والفريق الدولي لدعم سورية حتى نتمكن من الشروع في ذلك“.

ويظل هذا ما آمل حدوثه. ولذلك، يمكنني أن أؤكد أنني عندما أرسل هذه الدعوات، وفقا للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، سأفعل ذلك من أجل إجراء محادثات مباشرة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان إضافي.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): توضيح بسيط فقط، تعقيبا على ما قاله السيد المبعوث الخاص.

عندما عقد مؤتمر فيينا ٢ الذي كان القصد منه التمهيد لاجتماع جنيف، أناط المؤتمر بالأردن مهمة تحديد من هو إرهابي ومن هو غير إرهابي وأناط بالسعودية مهمة تحديد من

هو معارض ومن هو غير معارض على أساس أن نذهب بنتيجة هذين التكليفين للبلدين إلى جنيف. هذا الأمر وذاك لم يحدثا. لا الأردن رفع قائمة بما طُلب منه بشأنه ولا السعودية فعلت. وبالتالي، تم إعادة تصدير نفس المشكلة إلى اجتماعات جنيف. فشاهدنا إرهابيين مدعوين لحضور اجتماعات جنيف. وهؤلاء الإرهابيون تم استبعادهم بعد اجتماع جنيف لأن الجميع اكتشف أنهم إرهابيون.

أما الحكومة السورية فقد ذهبت إلى جنيف مرارا وتكرارا وستعود إلى جنيف للانخراط في حوار سوري – سوري سوري – سوري، وليس سوري – إرهابي، سوري – سوري بدون تدخل أجنبي وبدون إملاءات خارجية. وبالتالي، نحن بحاجة إلى أن يقوم المبعوث الخاص بجمع ”المُعَارضات“، بصيغة الجمع، في وفد واحد – وفد واحد – يأتي لكي يفاوض وفد الجمهورية العربية السورية. نحن لسنا مستعدين للتفاوض مع إرهابيين ولا مع مئات الفصائل المسلحة الإرهابية المعدلة وراثيا. نحن كحكومة جاهزون للتحاور مع وفد موحد للمعارضات الوطنية – الوطنية – التي تريد حلا سورية – سورية بدون تدخل خارجي.

ولذلك، نحن لا نعتبر كل المعارضات إرهابيين، كما أوحى بذلك كلام السيد المبعوث الخاص، وإنما نريد أن نتحاور مع من يؤمنون بالبلاد وبهويتهم السورية وبأهمية هذا الحوار السوري – السوري بعيدا عن استخدامهم من قبل أجندات خارجية. أعيد التأكيد على استعداد حكومة الجمهورية العربية السورية للعودة إلى جنيف واستئناف الحوار، لكن ليس مع الطرشان وليس مع العميان وليس مع الخرسان. نريد أن نستأنف الحوار مع سوريين أمثالنا، وطنيين يؤمنون ببلادهم ولا يعملون لصالح أجندات خارجية ويقيمون في فنادق الخمس نجوم ويقبضون الأموال من حكومات تستخدمهم لأفعال رخيصة.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.